وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مـــربـــاح – ورقـــلـــــة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

واقع وآفاق بطاقات الائتمان كخدمة في النظام المصرفي الجـزائـري

– دراسة حالة – بنك القرض الشعبي الجزائري فرع ورقلة

المناقشة بتاريخ:19/06/2022

إعداد طالب:

عمران يوسف

سقاي يحي

تحت إشراف:

الدكتور دادن عبد الغني

لجنة المناقشة :

د. طيبي عبد اللطيف / جـــــــامعة ورقلة /رئيسا

د.علاوي محمد لحسن / جـــــــامعة ورقلة / مناقشا

د. دادان عبد الغني / جـــــــامعة ورقلة /مناقشا

السنة الجامعية 2021/2022

وزاة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مـــربـــاح – ورقـــلـــــة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

واقع وآفاق بطاقات الائتمان كخدمة في النظام المصرفي الجـزائـري

– دراسة حالة – بنك القرض الشعبي الجزائري فرع ورقلة

المناقشة بتاريخ:19/06/2022

إعداد طالب :

عمران يوسف

سقاي يحي

تحت إشراف:

الدكتور دادن عبد الغني

لجنة المناقشة :

د. طيبي عبد اللطيف / جـــــــامعة ورقلة / رئيسا

د.علاوي محمد لحسن / جـــــــامعة ورقلة / مناقشا

د. دادان عبد الغني / جـــــــامعة ورقلة / مشرفا

السنة الجامعية 2021/2022

الحمد لله الذي أفاض عللى قلوب العارفين به هدايته و منح الربانيين مفتاح خزائن رحمته و الصلاة و السلام على نبيينا محمد صلوات الله عليه نهدي ثمرة جهدنا و كل حبنا و امتناننا إلى أعز ما نملك في الوجود إلى والدينا الأعزاء وإلى من شجعنا و جعلنا نحمل شعلة العلم و سلاح الزمن و ألى أشقائنا الأحباء .

و إلى جميع زملائنا بجامعة قاصدي مرباح ورقلة و لن ننسى اصدقائنا كل واحد باسمه

إلى كل من ساعدنا طيلة إنجاز هذه الدراسة

إلى كل من ترك أثر طيب في حياتنا

إلى كل الذين أحببناهم في الله و أحبونا و نحتفظ بذكراهم في قلوبنا

و الحمدلله الذي وفقنا لهذا و لم يكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل "دادن عبد الغني " مشرف هذا البحث على جهده المتواصل معنا لإنجاز هذا البحث كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة اللجنة الأعضاء لمناقشة هذا البحث و تقويمه و تقييمه.

و الشكر موصول إلى جميع الأساتذة و المدرسين و العاملين في قسم علوم اقتصادية لدعمهم المتواصل لنا

كما نشكر كل من ساهم معنا في إنجاز هذا البحث

الملخص :

. يعتبر موضوع البطاقات الائتمانية من المواضيع الهامة في العصر الحديث لما يترتب عليه من تسهيلات اقتصادية ترفع المستوى الاقتصادي بشكل خاص للأفراد وبشكل عام للمجتمع. يهدف هذا البحث إلى إدراك التحديات التي تواجه البنوك في الوقت الحاضر و التعرف على التقنيات الحديثة المستخدمة في النشاط المصرفي، ثم إلى التعرف على أهم الجوانب المتعلقة ببطاقة الائتمان، وتطبيق ذلك على حالة الجزائر للتعرف على واقع بطاقة الائتمان في الجزائر. فمن خلال كل هذا عرجنا إلى طرح اشكالية بحثنا كانت كالتالي :

كيف نقيم استخدام بطاقات الائتمان في البنوك الجزائرية وماهي سلوكيات والتحديات التي تواجهها ؟

منه أمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

1. يعاني النظام المصرفي الجزائري من ضعف في استخدام التكنولوجيا المصرفية، ومن تأخر في مواكبة الصناعة المصرفية الحديثة؛

2. هناك إرادة من قبل المسؤولين لتطوير نظام مصرفي إلكتروني، إلا أنه يسير بخطى بطيئة، علما إن الاندماج في الاقتصاد العالمي يقتضي السرعة في التنفيذ؛

3. تعاني المنظومة القانونية في الجزائر من فراغ في مجال التشريعات المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية؛

4. إن العمل بنظام البطاقة لن يكون ناجحا إلا في إطار إصلاح شامل للمنظومة المصرفية يشمل جوانب متعددة ، فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة، ووجود شبكات بنكية تربط بين وكالات البنك الواحد أو مابين البنوك، تبني مفهوم التسويق المصرفي، و الإستثمار في الموارد البشرية بالتكوين والتدريب المستمرين لموظفي البنوك؛

5. إن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر، تشكل تحديا للبنوك من أجل إقناع العملاء بجدوى استخدام البطاقة وبالتالي إدخال ثقافة بنكية جديدة، وهو ما يتطلب إستراتجية تسويقية فعّالة؛

6. إن ضعف الدعاية والإعلان بخصوص البطاقة واقتصار ذلك على المطبوعات والملصقات التي توضع داخل مقرات وكالات البنوك، لا تسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.

الكلمات المفتاحية : البطاقات البنكية ، بطاقة الائتمان ، الائتمان ، البنك ، النظام المصرفي

. The issue of credit cards is one of the important topics in the modern era because of the economic facilities that lead to the economic level in particular for individuals and in general to society. This research aims to realize the challenges facing banks at the present time and to identify modern technologies used in banking activity, then to identify the most important aspects related to the credit card, and apply this to Algeria's condition to identify the reality of the credit card in Algeria. Through all this, we launch to present the problem of our research as follows:

How do we evaluate the use of credit cards in Algerian banks and what are the behaviors and challenges they face?

From it we could reach the following results:

1. The Algerian banking system suffers from a weakness in the use of banking technology, and from a delay in keeping pace with the modern banking industry;

2. There is a will by officials to develop an electronic banking system, but it is moving at a slow pace, knowing that the integration into the global economy requires speed in implementation;

3. The legal system in Algeria suffers from a vacuum in the field of legislation related to electronic payment means;

4. Working in the card system will only be successful within the framework of a comprehensive reform of the banking system that includes multiple aspects, as well as developing the base of new technologies, and the presence of banking networks linking one bank agencies or between banks, adopting the concept of banking marketing, and investing in human resources with training And continuous training for bank employees;

5. The social and cultural environment in Algeria is a challenge for banks in order to persuade customers the feasibility of using the card and thus introducing a new bank culture, which requires effective marketing strategy;

6. The weak advertising and advertising regarding the card and the limitation of this to the publications and stickers that are placed inside the headquarters of banking agencies, do not allow the message to be delivered to a large number of customers.

Keywords: bank cards, credit card, credit, bank, banking system

الـفـــــــهـرس

الملخص 6

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول : عموميات حول البطاقات 5

المبحث الأول : ماهية بطاقات الائتمان: 5

المطلب الأول: تعريف الائتمان و بطاقة الائتمان و نشأئة 5

المطلب الثاني :أنواع بطاقات الائتمان و آلية عملها 6

المطلب الثالث: الحيثيات الاقتصادية المتعلقة بالبطاقات: 10

المبحث الثاني : مسؤوليات البطاقة واثارها 12

المطلب الأول: مسؤليات أطراف البطاقة 12

المطلب الثاني: إجابيات و السلبيات المترتبة على التعامل بالبطاقة.....14

المطلب الثالث : جرائم بطاقات الائتمان.....18

المبحث الثالث : دراسات السابقة 23

خلاصة الفصل.....25

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية.....27

المبحث الأول : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 28

المطلب الأول : تقديم القرض الشعبي الجزائري.....28

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكـالـة ورقلة – 46

المطلب الثاني : المنتجات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري 47

المطلب الثالث : البطاقات المتوفرة لدى القرض الشعبي الجزائري.....48

المبحث الثاني: تطوير النظام النقدي الإلكتروني في الجزائر 61

المطلب الأول: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM.....61

المطلب الثاني: الشبكة النقدية المشتركةRMI :.....64

المطلب الثالث : النظام البيئي لشبكة النقد الآلي بين البنوك :.....65
المبحث الثالث : آثار الاقتصادية للبطاقات البنكية:.....67
المطلب الاول : الآثار الاقتصادية الإيجابية لبطاقات الائتمان 67
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية السلبية لبطاقات الائتمان.....69
الخاتمة العامة.....73
قائمة المصادر والمراجع 77
الملاحق :.....80

قائمة الجداول:

جدول احصائيات العقود لسنتي 2020 و 2021 .....ص59

قائمة الاشكال:

هيكل اللتنظيمي لبنك CPA ص46
صور لبطاقات البنك CPA ص58
شكل 01 أعضاء في شبكة النقد بين البنوك ص63
شكل 02 النظام البيئي لشبكة النقد بين البنوك ص64

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: عقد طلب بطاقة الكلاسيكية والذهبية CIB.....ص79
ملحق رقم: 02 : عقد الحصوول على بطاقة كوربورايت ،كوربورايت +.....ص80
ملحق رقم 03 :عقد الحصول على بطاقة الدولية فيزا ص81
ملحق رقم 04 :إستمارة الانخراط في خدمة "e-cp@" و "sms cards".....ص82

المقدمة العامة

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة البشر، وتمتد آثار هذا التطور إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية، والبنوك واحدة من القطاعات التي امتد إليها هذا التطور، واستفادت منه في تطوير أساليب نشاطها وابتكار خدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، سعيا لزيادة أرباحها، وضمانا لبقائها في ظل المنافسة التي يعرفها القطاع البنكي. ولقد ظهرت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، مجموعة من الظواهر التي أفرزها التقدم التكنولوجي والتي تهدف إلى تحقيق السرعة في تنفيذ العمليات المالية، كالتحويل الإلكتروني للأموال، وسائل الدفع الإلكترونية وغيرها، وبظهور العولمة واتساع نطاقها، أصبحت التطورات التكنولوجية تفرض نفسها بقوة في كل المجتمعات وعلى جميع الأصعدة، فقد أصبحت لسرعة نقل المعلومات الأهمية البالغة في الحياة الاقتصادية. ومن أولى الوسائل التي أفرزها التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي، بطاقة الائتمان، التي دخلت العمل المصرفي في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وتطور استخدامها وعرفت منافسة من قبل البنوك في إصدارها منذ ستينات القرن الماضي، وبالنظر إلى ما حققته من منافع للبنوك والأفراد، فقد انتشر استخدامها في دول عديدة وحققت نجاحا منقطع النظير. وفي الجزائر، وبهدف تطوير القطاع المصرفي وعصرنته شهد النظام البنكي عدة إصلاحات، إلا أن النشاط المصرفي لم يستخدم التكنولوجيا على نطاق واسع، وبالرغم من الأخذ بنظام البطاقة منذ 1989 إلا أن استخدامها لم يرقى إلى مستوى الدول الغربية – وإن كان صعب التحقيق – أو حتى بعض الدول النامية والعربية، التي عرفت تقدما في مجال استخدام البطاقات.

تعتبر بطاقات الائتمان وسيلة من وسائل الدفع التي تسهل على الفرد الاختصار في الوقت والجهد حيث أن بطاقات الاتمان من الخدمات الحديثة في النظام المصرفي هذا الاخير الذي يعد من بين مجموعة البنوك التي تعد بالائتمان فمن خلال كل هذا عرجنا إلى طرح اشكالية بحثنا كانت كالتالي :

كيف نقيم استخدام بطاقات الائتمان في البنوك الجزائرية وماهي سلوكيات والتحديات التي تواجهها ؟

- ويندرج تحت هده الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل شجعت البيئة المصرفية على استخدام هذا النوع من البطاقات ام لا ؟

2- هل تملك البنوك الجزائرية استراتيجية مستقبلية لتعميم استخدام البطاقات ؟

فرضيات الدراسة

بناءا على التساؤلات المطروحة التي تم صيغتها فرضيات الدراسة على النحو التالي:

بطاقة الائتمان : هي بطاقة لدائنية (بلاستيكية) صغيرة تستعمل في عمليات الدفع والشراء. تقوم الشركات المزودة للبطاقات الائتمانية بوضع حد أعلى من النقود التي يمكن استخدامها في البطاقة. يترتب على حامل البطاقة الإلتزام باحترام الطابع الشخصي للبطاقة والمحافظة عليها يعد من أهم الإلتزامات الملقاة على عاتق الحامل والوفاء بالدين في الآجال المتفق عليها

أهمية الدراسة

يعتبر موضوع البطاقات الائتمانية من المواضيع الهامة في العصر الحديث لما يترتب عليه من تسهيلات اقتصادية ترفع المستوى الاقتصادي بشكل خاص للأفراد وبشكل عام للمجتمع.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى إدراك التحديات التي تواجه البنوك في الوقت الحاضر و التعرف على التقنيات الحديثة المستخدمة في النشاط المصرفي، ثم إلى التعرف على أهم الجوانب المتعلقة ببطاقة الائتمان، وتطبيق ذلك على حالة الجزائر للتعرف على واقع بطاقة الائتمان في الجزائر.

حدود زمانية ومكانية لدراسة

الحدود المكانية: بنك القرض الشعبي الجزائري – فرع ورقلة–

الحدود الزمنية: فترة ما بين 2021/2020

منهج الدراسة

1- **المنهج الوصفي:** استعملته عند ذكر التعريفات والأنواع والحيثيات الاقتصادية وفي دراسة حالة البنك.

2- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بتتبع واستقراء مسؤوليات أطراف البطاقة

3- **المنهج التحليلي:** وذلك ببيان الآثار الاقتصادية والافاق للبطاقات

هيكل البحث:

للتمكن من الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها قسمنا البحث إلى فصل تمهيدي و فصلين، الفصل التمهيدي تناولنا فيه التعريف بالبنوك نشأتها ووظائفها ثم إلى التعريف بوسائل الدفع المستخدمة في تسوية المعاملات، أما الفصل الأول، فقد خصص لدراسة بطاقة الائتمان تعريفها، مزاياها، أنواعها ومراحل تطورها، كيفية إصدارها،

وفي الفصل الثاني و الأخير تطرقنا فيه إلى واقع بطاقة الإئتمان في الجزائر، من خلال التعرف على شركة SATIM والبرامج المتعلقة بالبطاقات المنجزة من قبلها، مع دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري.

الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت بالبحث النظام المصرفي الجزائري من عدة جوانب، اعتمدنا في هدا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت أغلبها في شكل مقالات ودراسات و رسائل جامعية . وأكثرها ارتباطا بهذا الموضوع مذكرة الماستر للطالب سيف الدين فريجات بعنوان بطاقات الاتمان وتطبيقتها المصرفية من جامعة الوادي سنة2018/2017.

مذكرة ماستر لطالبة وردة علي شريف بعنوان "دور انظمة الدفع الحديثة في البنوك " من جـامعة مستغانم سنة 2018/2017 كتاب المؤلفة امال زهواني "اثار الاقتصادية للبطاقات البنكية" سنة 2007

الفصل الأول

الفصل الأول : عموميات حول البطاقات

المبحث الأول : ماهية بطاقات الائتمان:

إن بطاقة الائتمان أصبحت في الغالب في عصرنا الحاضر في بلاد الغرب والشرق,
و بنسبة محدودة في الجزائر هي أداة الوفاء المستعملة للالتزامات النقدية في البيوع, و ذلك بدلا
من حمل النقود, و ربما في المستقبل القريب تحل بطاقات الائتمان محل النقود, و هو تطور اقتصادي و اجتماعي ملموس.

المطلب الأول: تعريف الائتمان و بطاقة الائتمان و نشأئة :

خلال هذا المطلب سنتعرف على معنى الائتمان و سنستعرض مختلف التعريفات لبطاقة الائتمان سواء الاقتصادية والمالية, والتعرف على أنواع البطاقات و آلية عملها.

الفرع الأول: تعريف الاقتصادي الائتمان :

عرّف الائتمان المصرفي بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".[1]

الفرع الثاني : تعريف بطاقة الائتمان :

هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، تحظى بالثقة والقبول الواسع على المستوى المحلى والدولي لدى البنوك والتجار والشركات والأفراد، تقدم كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات التي يحصل عليها حامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن مشترياته أو الخدمات التي يحصل عليها، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، وهذا ما يطلق عليه إسم نظام الدفع الإلكتروني.

الفرع الثالث: نشأة بطاقات الائتمان :

عرف الناس النقود واستخدموها في كافّة التبادلات التجاريّة الخاصة بهم، وفي عام 1914م بالتزامن مع ظهور البنوك في أمريكا اعتمَدت الفنادق في عملها على استِخدام بطاقات خاصّة لعملائها المميّزين لتسديد المبالغ الماليّة المترتبة عليهم؛ بهدف تقليل الوقت المُستغرق في عملية السداد، مع توفير التزام مُعتمدٍ على مُدّةٍ مُحدّدةٍ لدفع

[1] جامع احمد, النظرية الاقتصادية (طبعة:04؛القاهرة: دار النهضة العربية،1987م), (64/2)

المُستحقات الماليّة، ومن ثمّ حرصت بعض المتاجر على إصدار هذا النوع من البطاقات التي ظلّت مُستخدمةً حتى فترة الحرب العالميّة الثانيّة؛ حيث أدّت القيود الصادرة من الحكومة الأمريكيّة على الأدوات الائتمانيّة إلى تقليل إصدار هذه البطاقات، وبعد انتهاء الحرب عادت البطاقات للعمل مُجدداً وانتشرت بشكلٍ سريع؛ ممّا ساهم في استخدامها في القطارات والمطارات. في عام 1949م ظهر نوعٌ من البطاقات اعتمد على فكرة الوساطة التجاريّة بين الشركات وأصحاب البطاقات؛ حيث تُحقق الشركة المُصدرة لهذه البطاقات أرباحاً ماليّةً كجُزءٍ من المبلغ الماليّ الذي يُفرض على سداد قيمة المُشتريات من المحلات التجاريّة، مثل المتاجر والمطاعم، وفي عام 1951م أصبح إصدار البطاقات الائتمانيّة معتمداً على المصارف كمصدرٍ رئيسيّ لها؛ حيث يُعدّ مصرف فرانكلين في مدينة نيويورك أوّل من أصدر هذه البطاقات، ومن ثمّ تبعته العديد من المصارف الأُخرى مع مرور الوقت، وفي عام 1959م أصدر أحد المَصارف الكبرى في أمريكا بطاقة ائتمانيّة وحرص على تطويرها مِن خِلال جعل المُؤسّسة المسؤولة عن إصدارها مُستقلةً عن المصرف، ولاحقاً أصبحت البنوك تَطمح لإصدار بطاقات ائتمانيّة خاصّة بها؛ ففي عام 1977م اتفقت المصارف معاً على تأسيس مُنظمةٍ تجمع بينها من أجل إصدار بطاقات تحمل أسماء كلٍّ منها، وعُرِفت هذه المُنظمة باسم منظمة الفيزا.[2]

المطلب الثاني :أنواع بطاقات الائتمان و آلية عملها: .

من الممكن إجمال أنواع البطاقات من الناحية الائتمانية إلى ثلاثة أنواع تشترك في بعض الصفات, علما بأن شكل البطاقة و اسمها قد لا يكشف بالضرورة عن حقيقتها, إذ إن ذلك يعتمد على ماهية البطاقة .

وهذه الأنواع هي:

- **أولا: بطاقة الخصوم أو البطاقة المدينة: (card Debit):**

و يكون إصدار هذه البطاقة مشروطا بفتح العميل حسابا مصرفيا لدى البنك المصدر, أو أي بنك أخر, و لا يسمح البنك بأن ينخفض رصيد حساب العميل عن الحد المخصص للبطاقة, فهو أشبه ما يكون بضمان نقدي, و كلما استخدم العميل البطاقة يقوم المصدر (البنك) بالسحب مباشرة من حسابه لسداد قيمة الفاتورة الواردة من التاجر, و هذا النوع من البطاقات موجود في كثير من البلاد النامية و هذا النوع من البطاقات يسمى أيضا بطاقة الصر اف الآلي, لما يشترط فيها من وجود حساب مصرفي لدى البنك

- **ثانيا: بطاقة الائتمان و الحسم الأجل : (Card Charge):**

و لهذه البطاقة مسميات منها: بطاقة الائتمان لدين لا يتجدد, أو بطاقة الإقراض المؤقت

[2] أ.د عماروش خديجة إمان ، بطاقات االئتمان في الجزائر، جامعة امحم بوقرة بومرداس، ص 59

من غير زيادة ربوية ابتداء, أو بطاقة الخصم الشهري: و هي بطاقة تمكن حاملها من استخدامها بعمليات الشراء المختلفة, و تلقي الخدمات في شتى أنحاء العالم, إضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للبنوك المصدرة في جميع أنحاء العالم.

- **ثالثا: بطاقة الائتمان المتجدد (Card Credit):**

بطاقة الائتمان القرضية, و هذا النوع هو الأكثر انتشارا في العالم, و لهذه البطاقة الخصائص نفسها و مميزات النوع السابق, إلا تختلف عن البطاقة السابقة في أن الدين الناشئ عن الائتمان دوار (أو قابل للتجديد) بحيث لا يجب على صاحب البطاقة تسديد مبلغ الدين كله عقب استلام الفاتورة و بل نسبة ضئيلة منه فقط, و هو مخير في الباقي أن يقضي أو يربي, و أشهر الأمثلة على هذا النوع من البطاقات: فيزا و ماستر كارد.

- **أنواع بطاقات الائتمان من حيث الجهة المصدرة لها:**

تتفرع بطاقات الائتمان حسب الجهة المصدرة لها إلى ثلاثة أصناف هي:

- **البطاقات التي تصدرها المنظمات العالمية** : هي البطاقات التي تصدر من بنوك مرخص لها من الانظمة العالمية الراعية للبطاقة ، حيث لا تعترب هذه المنظمات مؤسسات مالية تقوم بإصدار البطاقات، وإنما هي بمثابة ناد يمنح المصارف ترخيص أو تفويض لإصدار البطاقات ويساعدهم على إدارة خدماتها و يجب وضع اسم وشعار المنظمة على البطاقة، ومن أشهر أنواع هذه البطاقات نجد بطاقات الفيزا والماستر كارد.
- **البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية الكبيرة:** هي البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية العاملية الكبيرة مباشرة دون أن تمنح تراخيص إصدارها لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى ،وإّنما تتولى بنفسهاالتعاقد مع التجار والحصول على حقوقها من حملة البطاقة مباشرة، ولا تلزمهم بفتح حسابات بنكية لديها أولدى أحد فروعها، ومن أهم أشكال هذه البطاقات نجد بطاقة الأمريكان اكسربيس والداينرز كلوب.

- **البطاقات التي تصدرها المؤسسات التجارية الكبيرة:**هي بطاقات خاصة تصدرها المؤسسات والمحلات التجارية كالمطاعم والفنادق ومحطات البنزين بهدف المحافظة على العملاء المتميزين وتسهيل معاملاتهم، ومن أشهرها بطاقة الشراء من المحل التجاري، والتي يصدرها المحل التجاري لعملائه ويتيح لهم شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات ويكون الدفع بعد فترة من الزمن، أي أن هذه البطاقة تمنح حاملها تسهيل ائتماني في حدود سقفّ معين وكذلك تمنحهم مزايا أخرى كتخفيض الأسعار والأولوية في الحصول على الخدمات.

- **أنواع بطاقات الائتمان من حيث السقف الائتماني الممنوح لحاملها:**

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من بطاقات الائتمان بناء على السقف الائتماني الممنوح لحاملها كما يلي:

- **البطاقات المحلية:** هي بطاقات ذات سقف ائتماني محدود، بحيث تمنح لطالبيها من فئات الموظفين و الأفراد العاديين شريطة وجود حدود معينة من القدرة والملائة المالية، مما يجعل منحها أيسر من النوعين المواليين، وذلك نظرا لكون درجة المخاطرة فيها ستكون قليلة أمام استخدامها على المستوى المحلي، وبالتالي ستكون بعيدة عن أي تلاعب، وحتى لو حصل ذلك فسيكون اكتشافه ممكنا.[3]
- **البطاقات الدولية:** هي بطاقات تتطلب من حماليها ملاءة وقدرة مالية تفوق تلك المطلوبة في البطاقات المحلية وتكون موازية إلى حّد ما لتلك الضمانات التي تمنح بواسطتها، خاصة وأن مثل هذه البطاقات تسمح لحاملها باستعمالها على المستوى الدولي، الأمر الذي سيولّد احتمال تعرضها للتلاعب والتزوير في حالة فقداهنا أو سرقتها، وسيصعب إمكانية مراقبتها باستمرار من طرف السلطات المختصة.
- **البطاقات الذهبية:** يشكل هذا النوع من البطاقات قمة الهرم الائتماني الممنوح للعميل، فنجدها تقدم لحاملها امتيازات مالية وسيولة نقدية تفوق بكثير تلك المبالغ الممنوحة في إطار سابيقتها، ولهذا نجد الجهات المصدرة لهذه البطاقات تفرض شروطا معقدة في مواجهة العميل طالب الخدمة.

➢ **أنواع بطاقات الائتمان وفقا لنوع الضمان المقدم من حاملها للجهات المصدرة :**

تصنف بطاقات الائتمان حسب نوع الضمان المقدم من حاملها للجهات المصدرة إلى ما يلي:

- **بطاقات تصدر بضمان شخصي:** هي بطاقات تصدر لكبار العملاء وذوي الدخول المرتفعة، بحيث أن قبول الجهة المصدرة للضمان يتوقف على مدى ثقة هذه الأخيرة بالعميل وملاءته المالية وتارخهه المالي.
- **بطاقات تصدر بضمان عيني جزئي:** هي بطاقات تتطلّب تقديم العميل طالب البطاقة لضمان في صورة حساب جاري بقيمة أقل من الحد الأقصى للبطاقة يتم التحفظ عليه من قبل الجهة المصدرة للبطاقة.
- **بطاقات تصدر بضمان عيني كامل:** هي بطاقات تتطلّب موافقة العميل على قيام الجهة المصدرة للبطاقة بالتحفظ على حساباته بقدر يساوي الحد الأقصى للبطاقة، ويصدر هذا النوع من البطاقات لعملاء البنك ذوي البيانات أو الانتماءات غير المعروفة.

➢ **أنواع بطاقات الائتمان وفقا لكيفية الخصم أو السداد:** تنقسم بطاقات الائتمان وفقا لكيفية الخصم إلى نوعين رئيسيين مها:

- **بطاقة الخصم أو التسديد على أقساط :** هي بطاقة تمنح حلمالها ميزة تسديد المبلغ الاجمالي الذي قام بإنفاقه من الائتمان الممنوح له من البنك المصدر على أقساط بحسب ما هو متفق عليه في العقد المبرم بينهما، حيث يحتسب البنك المصدر في هذه الحالة فوائد من إجمالي المبلغ المقسط وغير المسدد، فهي إذن تقدم لحاملها ائتمانا حقيقيا يستطيع من خلاله انجاز عمليات الشراء والسحب دون أن يكون له رصيد ودون أن يكون ملزما بدفع كامل المبلغ المستحق في ذمته للبنك.

[3] أحمد جميل ،مجلة الجامعية " مجلة الاقتصاد الجديد" ،العدد116 ، جامعة خميس مليانة ، ص 112

- **بطاقة الخصم الشهري** : هي بطاقة تعمل على أساس قيام البنك المصدر لها بجمع الفواتير الموقعة من طرف حامل البطاقة ومطالبته بها دوريا كل شهر، ليقوم العميل بدوره بدفع ما عليه من مستحقات دون أن يتجاوز التاريخ الذي يحّدده البنك مصدر البطاقة و إّلا احتسب عليه هذا الأخير فوائد مقابل تأخير السداد.[4]

➢ **أنواع بطاقات الائتمان وفقا للنظم التكوينية لها:**

تصنف بطاقات الائتمان من حيث النظم التكوينية لها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- **البطاقة الممغنطة** : هي بطاقة تحتوي على شريط ممغنط يتم من خلاله إدخال وتخزين وتأمين البيانات عليه،ويكون ذا شفرة يتميز بها ويتحقق الدفع بهذه البطاقة من خلال قراءة المعلومات الثابتة على الشريط.
- **البطاقة الرقائقية** : هي بطاقة تشتمل على شرحية من السيلكون" ذاكرة " تتضمن قيمة النقود في الحساب البنكي لحاملها، ومتّكنه من القيام بجميع العمليات المصرفية من خصم و إضافة إلى حسابه. ويتفرع عن هذه البطاقة ما يلي:

I. **بطاقة الذاكرة** : تتضمن محتويات هذه البطاقة معلومات مخزنة صادرة عن عملية معينة مثل: بطاقاتّ الهاتف.

II. **البطاقة الذكية** : هي عبارة عن رقيقة إلكترونية فائقة القدرة على تخزين جميع البيانات الخاصة بالعميل مثل: اسم العميل، رقمه السري، رصيده في البنك، الحدود المسموح له بسحبها من هذا الرصيد وتوقيعه وأحيانا صورته الشخصية ، فهي بذلك تعد حسابا متنقلا يؤمن حماية كبيرة ضّد التزوير وسوء الاستخدام .

III. **البطاقة الذكية جدا** : هي بطاقة تتميز بأنها تحافظ على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التزوير والتحايل لان عمليات الدفع التي تتم بواسطتها تنفذ من خلال نظام كتابي إلكتروني مشفر وتسمى بالكتابة الخوارزمية.

IV. **البطاقة البصرية** : هي بطاقة تصدر عن مؤسسات اقتصادية عالمية وتحظى بالقبول على المستوى العالمي، بحيث تتمتع بقوة شرائية عالمية، وتخزن هذه البطاقة كل المعلومات الخاصة بالدفع والمعلومات المتغيرة وعناصر التأمين للمدفوعات.

والجدير بالذكر هنا إلى أن بطاقات الائتمان الأكثر تداول في الجزائر هي بطاقات الفيزا والماستر كارد في شكل بطاقات محلية، دولية أو ذهبية، يتولى إصدارها مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية .

آليـة عمـل البطاقـة الائتمانيـة:

إن آليـة عمـل البطاقـة الائتمانيـة هـي أن يقوم البنـك أو شركـة استثمار خاصـة بإصـدار بطاقات من ورق أوبلاستيك أو أي مادة أخرى, و يذكر فيها اسم العميل الصادرة له, وعنوانه و رقم حسابه لدى الجهة التي أصدرتها

[4] مرجع سبق ذكره، ص113

, و عندما يرغب حامل البطاقة في شراء سلعة أو الحصول على خدمة "كالحجز في الفنادق و شركات الطيران"فانه يقدم البطاقة للتاجر الذي يقوم بالتأكد من صلاحيتها و تخص حاملها و أن قيمة المشتريات و الخدمات في حدود الحد المسموح به,ثم يعد التاجر قسيمة البيع و أداء الخدمة و يطبع عليها بيانات البطاقة و بيانات التاجر بواسطة آلة خاصة يسلمها له البنك المصدر, و يعطي صورة من القسيمة لحاملها بعد توقيعه عليها, هذا مع مراعاة أن حامل البطاقة يمكنه استخدامها في الشراء من أي تاجر من الموقعين لاتفاقية البيع بموجبها, سواء البنك المصدر لذات البطاقة أو أي بنك آخر عضو في البطاقة, ثم يرسل التاجر الفواتير إلى الجهة المصدرة التي تقوم بدفع القيمة المثبتة فيها, على أن يتم تسديد الفواتير من حساب العميل.

و قد حمل التطور المعلوماتي في طياته آلية حديثة لاستخدام بطاقة الائتمان, تتم من خلال اعتماد مؤسسة الإصدار أجهزة الكمبيوتر تضعها لدى المحلات التجارية, و تصدر من جهة أخرى لزبائنها بطاقات ممغنطة تحمل رقما رمزيا و بمجرد إدخال هذه البطاقة في الجهاز الخاص تسمح تلك البطاقة باستطلاع الجهاز المعلوماتي الخاص بالمصدر عن مقدار المبلغ المالي المودع في حسابه, فإذا كان كافيا يتم حسم مبلغ المشتريات من حساب العميل حامل البطاقة لتضاف هذه القيمة المحسومة إلى حساب التاجر, و إذا كان المبلغ المودع غير كاف لتسديد الدفعة المالية, فانه يتم احتساب ذلك دينا في ذمة العميل حسب الاتفاق المبرم بين العميل و بين الجهة المصدرة .

و هذا كله إذا كان حساب كل من التاجر و المشتري في ذات البنك المصدر للبطاقة, أما إذا اختلفت البنوك, و ذلك بأن يكون احدهما قابل للبطاقة و الآخر مصدرا لها, فان البنك القابل للبطاقة يقوم بإدخال بيانات العملية على نظام البطاقة لديه, وفقا لاتفاق مع التاجر, ثم يرسل بيانات العملية إلى نظام التسوية المركزي الخاص بالشركة الراعية لنظام البطاقات, حيث يتم معالجة البيانات و إجراء عملية التسوية و التقاص بين البنك القابل والبنك المصدر, حيث يتم حسم المبلغ المستحق على البنك المصدر و دفع المبلغ المستحق للبنك القابل, و من ثم يقوم البنك القابل بدفع المبلغ لصالح التاجر يقوم البنك المصدر برصد العملية على كشف العميل صاحب البطاقة و من ثم حسم المبلغ من حساب العميل.

المطلب الثالث: الحيثيات الاقتصادية المتعلقة بالبطاقات:

تؤثر بطاقات الائتمان في الجانب الاقتصادي تأثير ملحوظ, و من خلال هذا الجزء سنقوم بالتعرف على الجوانب الاقتصادية المتعلقة بالبطاقات, من حيث الهدف من إصدارها وتكاليف و عوائد البطاقات.[5]

الفرع الأول: الهدف من إصدار البطاقات:

لم يكن الغرض الأول من إصدار البطاقات الربح المادي كما هو متبادر, بل أغراض أخرى, و بالتالي يمكن تقسيم البطاقات من حيث الهدف من إصدارها إلى ثلاثة أنواع :

[5] سيف الدين فريجات ، بطاقات الائتمان وتطبيقاتها المصرفية، مذكرة ماستر ،جامعة الوادي

- **النوع الأول:البطاقات ذات الربحية المباشرة:** و هي التي صدرت لأجل الربح المباشر مقابل الخدمات المقدمة عن طريقها, و يشمل هذا النوع بطاقات السفر والترفيه, و البطاقات الذكية.
- **النوع الثاني:البطاقات ذات الربحية غير المباشرة:**إذ ليس المقصود من إصدارها الربح المباشر, و لكن الخدمات التي أمكن تقديمها فيما بعد أصبحت تدر ربحا على المصدر,كبطاقة الصراف الآلي المحلية و الدولية.
- **النوع الثالث: البطاقات المصدرة لأغراض أخرى غير ربحية:** و ذلك كالنوع المصدر لأجل للأغراض التنظيمية و التسويقية, ليس الربح مرادا فيه أصالة. تقليل تكاليف العمل الذي يقوم به مصدر البطاقة, أو لزيادة ولاء الزبون, فهذا النوع أصدرمن خلال هذا التقسيم نرى بأن الربح المادي لم يكن هو الهدف الأصيل بداية, بل كانت هناك أهداف أخرى, و من هذه الأهداف العمل على زيادة كفاءة نظام المدفوعات, و زيادة الكفاءة الإنتاجية للأنظمة المصرفية بوجه عام, و مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية العالمية, و تسهل زيادة طلب الأفراد, و تشجع الحركة الاقتصادية بوجه عام.

الفرع الثاني: تكاليف البطاقات وعوائدها:

تسعى البنوك للحصول على عوائد تغطي نفقات و مصاريف إصدار هذه البطاقات من خلال فرض رسوم على كل من يريد الاستفادة منها, و هذه الرسوم متمثلة في ما يلي :

- **أولا: رسم الإصدار و العضوية:** و هو المبلغ الذي يدفعه العميل عند منحه بطاقة الائتمان و هو يدفع لمرة واحدة.
- **ثانيا: رسوم التجديد:** و يدفع هذا الرسم عند تجديد البطاقة و إصدار أخرى للعميل بدلا عنها بعد إنتهاء المدة المقررة
- **ثالثا: رسوم استبدال البطاقة عند الضياع أو التلف أو السرقة:**و هذا الرسم ينبغي أن يكون أقل بكثير من رسم التجديد, حيث إن رسم التجديد يحتوي على إجراءات لتعريف الجهات الخارجية – التي سيحتاج التعامل معها – بالعميل بينما رسم استبدال البطاقة يتم فقط في صدورها من البنك الذي قد تم له إجراء التعريف للجهات الخارجية.
- **رابعا: العمولة التي يحصل عليها المصدر من التجار:** إن هذه العمولة التي يدفعها أصحاب البضائع و الخدمات الذين يقبلون التعامل بالبطاقة إلى المصدر, هي أجر السمسر من حاملي البطاقة, وكذلك لقاء الأجهزة والنشرات و غيرها.

- **خامسا: رسم خدمة شراء السلع بالبطاقة:** قد يشترط المصدر على الحامل دفع مبلغ مقطوع, أو نسبة معينة من كل فاتورة مشتريات أو خدمة تسجل على البطاقة.[6]

المبحث الثاني : مسؤوليات البطاقة واثارها

المطلب الأول: مسؤليات أطراف البطاقة:

ينجم عن التعامل بالبطاقات مسؤليات تقع على عاتق كل أطراف البطاقة سواء مصدرها أو حاملها أو التاجر, و هذا ما سنتطرق إليه خلال هذا الجزء بالإضافة إلى المضار و المنافع المترتبة على التعامل بالبطاقات على جميع أطرافها, مع التحدث على الضوابط الرقابية التي تعنى بتقليل نسبة المخاطر.[7]

الفرع الأول: المسؤوليات الملقاة على عاتق أطراف البطاقة :

أولا: مسؤوليات حامل البطاقة تجاه مصدرها:

إن المسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق حامل بطاقة الائتمان هي: أن يسدد القدر المتفق عليه مع مصدر البطاقة في الوقت المحدد, و هذا الالتزام يمثل مصداقية حامل البطاقة, وبالتالي يبرئ ذمته, إخفاق حامل البطاقة في الوفاء بهذه الالتزامات يعد نقضا للاتفاقية يخول مصدر البطاقة إنهاء الاتفاقية بينه وبين حامل البطاقة في بعض الحالات و يتحمل حامل البطاقة مسؤولية استخدام وكيله للبطاقة إذا استخدمها بحكم وكالته عنه فيما هو مخول فيه من قبله. و يستطيع حامل البطاقة أن ينهي عقد البطاقة – بصورة رسمية – إذا لم يكن راضيا عن خدمات مصدر البطاقة,وذلك بإشعاره بإنهاء العقد بينهما .

ثانيا: مسؤوليات مصدر البطاقة تجاه حاملها:

يلزم الجهة المصدرة الوفاء بثمن المشتريات بحدود المبالغ المصرح بها .

كما ويلتزم مصدر البطاقة بإرسال كشف بالنفقات التي تم إجراؤها من قبل الحامل, و ذلك ليتمكن من سداد المبالغ المترتبة عليه, و يتضمن هذا الكشف مقدار المشتريات إضافة إلى المبلغ غير المسدد على حساب البطاقة

[6] مرجع سبق ذكره، ص14

[7] سيف الدين فريجات ، بطاقات الائتمان وتطبيقاتها المصرفية، مذكرة ماستر ،جامعة الوادي سنة 2018

و الحد الأدنى للمبلغ المستحق الدفع و الأجل الذي يدفع فيه المبلغ, و الرصيد المتراكم, إضافة إلى الفوائد و الرسوم, هذا و يشترط المصدر عادة في حالة المعارضة على الكشف أن يتم الإعلام عن ذلك خلال مدة معينة و إلا سقط حق الاعتراض.

ثالثا: مسؤوليات التاجر تجاه المصدر:

بما أن التاجر وافق على التعامل ضمن الطبيعة الشرائية للبطاقة فإنه لا يحق له رفض قبول البطاقة و طلب ثمن نقدي, هذا و يجب على التاجر أن يأخذ بالضوابط الرقابية لعملية الشراء بالبطاقة فيتأكد من صلاحية البطاقة وتوقيع حاملها و غير ذلك, و لا يجوز للتاجر أن يجري أي عملية بيع قد تتجاوز الحد المسموح به إلا بتفويض مباشر من المصدر.

و لابد أن يقوم التاجر بإرسال قسائم المبيعات للجهة المصدرة لتقوم بسداد قيمتها,بعد أن يتم خصم العمولة المتفق عليها بين التاجر و المصدر.

و لا يحق للتاجر أن يرفض البطاقة التي تقدم له كثمن للمشتريات و إلا عرض نفسه للمسؤولية من قبل الحامل و الجهة المصدرة على حد سواء, وتسهيلا لذلك يلزم التاجر بوضع إعلانات تدل على قبول متجره البطاقات لتسديد ثمن المشتريات و ذلك لتمكين الحامل من معرفة ذلك.

رابعا: مسؤوليات المصدر تجاه التجار:

ينبغي على الجهة المصدرة أن تقوم بتطوير البطاقات من و قت لآخر بما يكفل مصلحة التاجر, و يحميه من مخاطر التزوير أو السرقة و غيرها, و في سبيل ذلك عليه تزويد التاجر بالأجهزة و الماكينات الضرورية لاستخدام البطاقة, و التي تسلم للتاجر عادة على سبيل الأمانة, حيث يلزم التاجر باعادتها إلى الجهة المصدرة بعد انتهاء العقد .

هذا و إن الالتزام الأصيل الذي يقع على عاتق المصدر هو الالتزام بتسديد ثمن المشتريات التي يحصل عليها حامل البطاقة, و لكن يمكن أن يقال بشكل عام يحق للمصدر أن يجعل التاجر هو المسؤول

في الحالات الآتية:

1) إذا تم عقد البيع مع حامل بطاقة ثبت عدم قانونيتها.
2) إذا كانت البطاقة ضمن قائمة البطاقات الممنوع اعتمادها, أو منتهية المدة, و لم تجدد.
3) عندما يكون السند غير موقع من حامل البطاقة نفسه, الذي اشترى البضاعة أو من خوله صلاحية استعمالها.

4) في الحالة التي لا يوفي فيها البائع بتسليم البضاعة لمشتريها حامل البطاقة.
5) في حالة عدم وفائه بالضمان أو مطابقة المواصفات المطلوبة أو حالات الغش.
6) بيع بضاعة يزيد ثمنها على ما هو مقرر من قبل البنك المصدر لحامل البطاقة دون اخذ إذن مسبق.

خامسا:مسؤوليات حامل البطاقة تجاه التاجر:

إذا وجد في نص الاتفاق بين التاجر و مصدر البطاقة ما يبرئ ذمة حامل البطاقة, فان مسؤولية الحامل تنتهي أمام التاجر بقبول التاجر البطاقة كثمن لمبيعاته, إلا إذا اشترط التاجر خلاف ذلك.[8]

سادسا:مسؤوليات التاجر تجاه حامل البطاقة:

يلتزم التاجر بموجب عقد البيع بتسليم البضائع لحامل البطاقة, و أن يقبل التاجر البطاقة دون تمييز بين حاملها و غيره ممن يشتري بالنقد بحيث لا يتم رفع الأسعار على حامل البطاقة لتحميله جزءا من العمولة التي يدفعها التاجر للبنك, و التزام التاجر هذا إنما يرجع لفكرة الاشتراط لمصلحة الغير, ذلك أن الجهة المصدرة تشترط على التاجر أن يتعهد بقبول البطاقات المقدمة من الحاملين, و إلا فانه يكون قد اخل بالتزامه تجاه الجهة المصدرة و هي المشترطة, إضافة إلى حق المستفيد و هو الحامل للبطاقة بمطالبته بالتعويض عن الإخلال لهذا الالتزام

المطلب الثاني: إجابيات و السلبيات المترتبة على التعامل بالبطاقة:

أولا:إيجابيات: إن إستخدام البطاقات بأشكالها المختلفة يحقق منافع كثيرة لجميع أطراف البطاقة و هذه المنافع مختلفة بإختلاف كل طرف و من هذه المنافع:

1) إيجابيات البطاقات بالنسبة لحاملها :

- سهولة دفع قيمة المشتريات التي يقوم بها حامل البطاقة و بالتالي تقل فرصة تعرض حاملها لسرقة المال أو ضياعه
- إمكانية سحب الأموال من الموزعات الأوتوماتيكية.
- تلبية الرغبات المختلفة, و التعامل مع الآخرين بأي عملة دون الحاجة إلى حمل العملات المتعددة.
- حصول حاملها على ميزة التامين مجانا على الحياة حال سفره ضد مخاطر السفر أو الحوادث عند شراء تذاكر السفر بتلك البطاقة
- و تظهر أهمية البطاقات بجعل الأفراد يقترضون من جهات مختصة لهذا الغرض, بدون الوقوع في إحراجات و شكوك, و يعد إمتلاك البطاقات عاملا مهما حيث يجعل هناك تاريخا ائتمانيا لكل حامل بطاقة, يساعده في التعاملات اليومية والتجارية مثل استئجار الشقق و

[8] مرجع سبق ذكره ، ص18-19

السيارات, فمن يحمل بطاقة سارية المفعول, و صالحة الاستعمال يعد شخصا مرغوبا به مقارنة مع من لا يحمل هذه البطاقات لدى الفنادق و تأجير السيارات, و يؤدي الشر اء عن طريق البطاقة إلى ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات حيث أن حاملي البطاقات تزداد طلباتهم للشراء السهل ،الآجل الدفع, مما يزيد الحركة الشرائية و ينتج توفر الحماية اللازمة عند الضرورة و الحاجة إلى العلاج الطبي أو الدواء في أوقات لا يمكن الحصول فيها على خدمات البنوك مثلا.

- تقدم البطاقة لصاحبها الحماية في حال كون السلعة غير مستوفية للمواصفات لان بإمكانه الامتناع عن الدفع إلى مصدر البطاقة [9]
- إمكانية الشراء بها من الانترنات إذا أنها مقبولة ومعتبرة عبر هذه الشبكة .
- يستفيد حامل البطاقة في كثير من الأحيان من الشراء بالتقسيط بموجبها, لأن البنك لا يلزمه بدفع الفواتير جملة واحدة

2) إيجابيات البطاقات بالنسبة للتاجر: .

- يستقطب التاجر عملاء جددا, وبنوعية جيدة, و ثقافة عالية.
- تخفف على التاجر مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متجره, فيؤمن بذلك من السرقة أو السطو المسلح.
- يضمن التاجر أيضا تغطية المبالغ الناشئة من استعمال البطاقة عند تقديم المستندات بصورة صحيحة.
- الاستفادة من الحملات الدعائية التي ينظمها مصدر البطاقات,لا سيما بالنسبة للمؤسسات التي تقدم الخدمات,مثل تأجير السيارات و الفنادق, و التي تستفيد من إدراج اسمها في الدليل الذي يوزعه المصدر على حاملي البطاقة.
- تكثير الزبائن بواسطة البيع بالبطاقة, فهي بمثابة البيع للاجال , و لهذا صار البيع عن طريق البطاقة يتفوق على التقسيط من التاجر مباشرة بسبب انخفاض التكاليف الإدارية, و ضمان المدفوعات من قبل المصرف.
- إن زيادة التسهيلات التي يحصل عليها العميل عن طريق البطاقة تشجعهم على زيادة مشترياتهم هذا يعود بالنفع على التاجر.
- و من المزايا التي كسبها كثير من التجار,أنهم تخلصو من كثير من السرقات التي كانت تتم من المحاسبين الميدانيين للمحلات, ذلك أن إستخدام البطاقات لا تجعل للمحاسب الفرصة في الحصول أو حتى رؤية النقود الورقية .

3) إيجابيات البطاقات بالنسبة للمجتمع:

[9] مرجع سبق ذكرة ص 19

- تحقيق الرواج الاقتصادي, و ذلك من خلال الائتمان الممنوح بهذه البطاقة, حيث يزداد الطلب على السلع و الخدمات, و هذا كله يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام, و كذلك التقليل من أخطار التعامل بالنقد من تزوير وتلف و ضياع, بالتالي التوفير على الدولة من طباعة نقد جديد بشكل مستمر حيث إن البطاقات تعتبر اقل تكلفة, و قد يجعل استعمال البطاقة الواحدة محل مائة ألف وحدة نقدية سنويا.
- إن الضرائب تفرض على الشركات الضخمة المصدرة للبطاقات تشكل موردا مهما من موارد الدولة, مما يعكس قدرة اتفاقية اكبر لدى الدولة على المشاريع المهمة للمجتمع, فقد ذكر في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الأرباح الفعلية المصدرة للبطاقات عام 1993 م قد فاقت أرباح الشركات الكبرى المصنعة للسيارات.[10]

➢ **ثانيا : سلبيات** :هناك جوانب سلبية لبطاقات الائتمان تختلف باختلاف أطراف البطاقة و يمكن ترتيبها على النحو التالي:[11]

1) سلبيات البطاقة بالنسبة لحاملها:

- إساءة حامل البطاقة في صرف مبلغ أكبر من المبلغ المحدد للبطاقة في شراء سلع غير ضرورية وغير متناسبة مع دخله و حجم رصيده, بحيث يفاجاء الفرد حامل البطاقة بتراكم الديون عليه, خاصة إذا تأخر في السداد, فتضاعف غرامة التأخير.
- ارتفاع نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من خلال البطاقة و خاصة عند التأخير.
- إن حامل البطاقة ملزم بسداد قيمة ما اشترى بها حتى لو كانت ضائعة أو مسروقة منه .
- إن الشراء بواسطة البطاقة يقيد حاملها بشراء ما يوجد من السلع عند التاجر المتعامل
- بالبطاقة و هذا يؤدي إلى كون المشتري لا يقوم بما يقوم به عادة من التدقيق على مواصفات السلع وجودتها
- وجود بعض المشاكل والمنازعات بين حامل البطاقة و البنك المصدر, بسبب عدم الاهتمام باستلام الكشوف, أو المبادرة بسداد المستحق عليه, أو الادعاء بتأخر وصول الكشوف.و قد تتأخر الجهة المصدرة فعلا في إرسال الكشوف و الفواتير لحامل البطاقة, فتسارع الجهة المصدرة إلى فرض فائدة على الرصيد غير المدفوع.

كما أن الدفعات التي يدفعها لا تسجل على حسابه مباشرة بل تسجل متأخرة, الأمر الذي يفرض عليه فوائد, و يضاف إلى ذلك أن البضائع المشتراة و التي يعيدها العميل حامل البطاقة –لعيب

[10] سيف الدين فريجات ، بطاقات الائتمان وتطبيقاتها المصرفية، مذكرة ماستر ،جامعة الوادي سنة 2018

[11] مرجع سبق ذكره ، ص30

فيها مثلا – قد يرفضها التاجر, لأنه قبض قيمتها من البنك, و مع أن البنك متضامن مع التاجر في مواجهة العميل في مثل هذه الحالة, إلا انه كثيرا ما يتحلل من مسؤوليته, و بالتالي تكبيد العميل الخسارة.

- ومن عيوبها أيضا أن التنافس بين البنوك و الجهات المصدرة لها يجعلها يعطيها لأفراد لم

يكونوا ليقرضوا, و مثل هؤلاء قد لا يحسنون التصرف في البطاقة والتعامل معها, و قد ذكرتبعض المراجع قصصا بئيسة من واقع حال هؤلاء و أمثالهم في بلاد الغرب, بل إن هناك علاقة طردية بين حالات الإفلاس الشخصية المقدمة لمحاكم الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية و بين استخدام البطاقات الائتمانية.[12]

2) سلبيات البطاقات بالنسبة للجهة المصدرة:

- أدت السياسة المتراخية في إصدار البطاقات إلى زيادة الديون المعدومة التي تغرمها الجهات المصدرة للبطاقات كل سنة, و فأن ذلك يجعل من البطاقات الراكدة بابا جديدا لزيادة تكاليف البنك.
- يولد التعامل بالبطاقة خطرا على سيولة المصرف نظرا لكبر التعامل, كما أنكبر حجم القروض الماخودة من قبل حملة البطاقات يدعو المصرف إلى تخفيض استثماراته في الأخرى, و كذلك انطباع الجمهور عن المصرف قد يسوء إذا كان الجمهور يعتقد أن استعمال البطاقات سبب من أسباب الغلاء.
- عدم تعاون البنوك في نفس المجال مع بعضها لتقليل فرص التلاعب و التزوير من حملة البطاقات أو التجار أنفسهم, يجعل البنك المصدر يتكبد بعض الخسائر نتيجة لذلك

3) سلبيات البطاقات بالنسبة للتجار: .

- إن عدم تدقيق التاجر والتأكد من صلاحية البطاقة و مطابقة توقيعه أو عدم أخذ موافقة الجهة المصدرة على تجاوز العميل للحد الأقصى المسموح له يوقع التاجر في خسارة مالية
- عجز البنوك عن الوفاء بديون مستخدمي البطاقات و لو لمدة قصيرة – قد تكون شهرا – .سيعرض أهم المحلات التجارية التي تقبل البطاقة للإفلاس, ذلك أن المحلات التجارية تجري أعمال تسيير أمورها بناء على تسديدات الزبائن التي تصلها من البنوك, فلو توقفت هذه و لو لمدة قصيرة فإن ذلك يؤدي إلى نشوء مشكلة سيولة خطيرة توقف كثيرا من المنشات الاقتصادية عنها .

4) سلبيات البطاقات بالنسبة للمجتمع:

هدا وان للبطاقة عيوبا أخرى سلبية تضر المجتمع والاقتصاد بوجه عام ومن هذه العيوب :

[12] عمار حمود خلف العيساوي ، "البطاقات البنكية " ،مجلة الجامعة العراقية ، العدد 43 ، ص 211

- لا ريب أن العمل بالبطاقة يؤدي إلى توسع السوق, وزيادة حجم الطلب على السلع و الخدمات, لان المستهلكين يشتر ون ليس اعتمادا على دخولهم و لكن اعتمادا على مستوى الدخل المتوقع في المستقبل, نجد أن الأفراد في الدول التي تكون سبل الاقتراض فيها ميسرة يتوسعون كثيرا في الشراء بالنسيئة, و يحملون أنفسهم ديونا تمتد فترة تسديدها العمر كله, و يعتقد كثير من الاقتصاديين أن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي, لأنه يمثل محركا فعالا للاستثمار نظرا لزيادة معدل الطلب, و لكن مثل هذا الاتجاه له آثار سلبية أيضا لأنه يقلل من معدل الادخار, و من ثم يؤدي إلى انخفاض الموارد المتخصصة لغير الأغراض الاستهلاكية في المجتمع .
- إن هذه البطاقات تقلل من تكاليف إصدار النقود الجديدة, وتخفض حجم النقد المصدر, و هذا سيؤثر حتما على التعامل بالنقود, إذ أن التداول بالبطاقات يتطلب نفقات غير مستوجبة في التداول بالنقد.
- يؤدي انتشار العمل بالبطاقات إلى تحويل الائتمان الخاص ببيع السلع و الخدمات من الشركات المنتجة إلى البنوك, و من ثم دخول البنوك كدائن لجميع المستهلكين, و هذا لا شك يقود القطاع المالي في الاقتصاد نحو النشاطات المالية بدلا عن التجارة و الإنتاج.
- إن زيادة استخدام البطاقات يمكن أن يؤدي على المدى الطويل لزيادة الأسعار في المجتمع ،و ذلك راجع إلى أن التجار سيزيدون السعر على المستهلكين بنسبة تساوي تلك التي تخصم عليهم من مصدري البطاقات,مما يعني تضرر المجتمع عموما ،كذلك الفقراء الذين لا يستطيعون الحصول على البطاقات الائتمانية على وجه الخصوص.
- يؤدي التعامل بها إلى زيبادة قدررة المؤسسات المالية "المصدرة للبطاقة" والبنوك على خلق و إيجاد الائتمان بدون حدود تقريبا, و في الحالات التي لا تكون أسواق المال و أسواق النقود متطورة, تعجز السلطات النقدية كالبنك المركزي عن السيطرة على الحجم الكلي لوسائل الدفع في الاقتصاد, و من الواضح أن عدم توفر أدوات فعالة للسيطرة على عروض النقود يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار لوجود ضوابط تدفع الاقتصاد إلى التضخم.
- إن من القضايا التي أثيرت في بعض الدول, كالولايات المتحدة الأمريكية, التخوف من
- سيطرة البنوك التجارية على قطاع بيع التجزئة عندما يستخدم أكثر الناس البطاقات الائتمانية الصادرة منها لشراء السلع[13]

المطلب الثالث : جرائم بطاقات الائتمان: .

تعددت صور العدوان على بطاقات الائتمان الالكترونية واختلفت, و يمكن إرجاعهالطائفتين من الجرائم بالاستناد لمعيار مرتكب الجريمة وطبيعة علاقته القانونية بالبطاقة سواء أكانت شرعية (الحامل الشرعي)

[13] مرجع سبق ذكره ، مجلة الجامعة العراقية ، ص 212

للبطاقة أو كونه (الغير) الذي لا يرتبط برابطة شرعية بالبطاقة, وهذا ما سنتناوله في عنصرين نخصص الأول منه للجرائم المرتكبة من الحامل الشرعي للبطاقة (جرائم العميل) و الثاني للجرائم الواقعة من الغير وفق التفصيل الآتي:

1) الجرائم المرتكبة من الحامل الشرعي للبطاقة (جرائم العميل)

إن الجرائم المرتكبة من قبل العميل الحامل الشرعي للبطاقة تتنوع بتنوع بطاقات الائتمان وسوف نستعرض الجرائم التي يرتكبها الحامل الشرعي للبطاقة كالآتي:

- **جريمة إساءة استعمال بطاقة الوفاء:**

ويتحقق بتجاوز حامل البطاقة للرصيد خلال فترة صلاحية البطاقة أي يقوم حامل البطاقة بشراء سلعة أو خدمات رغم علمه بأن رصيده بالبنك لا يكفي لتغطية هذه المبالغ وقد انقسم الفقه والقضاء بشان التكييف القانوني لمثل هذه الحالة :

فهناك اتجاه يذهب إلى أن العميل لا يعد مرتكبا لجريمة نصب في مواجهة التاجر لأن

التاجر يعلم تماما بموجب العقد الذي بينه وبين الجهة المصدرة للبطاقة الحد الأقصى الذي

يلتزم به البنك ويضمن سداده إليه فالتاجر يعد متصرفا في هذه الحالة على مسؤوليته كذلك

لا نستطييع القول أن حامل البطاقة استخدم طرقا احتيالية من شأنها الإيهام بوجود ائتمان وهمي لأنه مجرد تقديم البطاقة لا يشكل طرقا احتيالية مما تقوم به جريمة النصب.

- **جريمة استخدام بطاقة الكترونية منتهية الصلاحية:**

من المعلوم أن أهم الالتزامات التي تترتب على حامل البطاقة بعد إبرامه عقد طلب بطاقة الوفاء المصرفية هو أن يتم استخدامها طوال مدة صلاحيتها وإذا ما تمت هذه المدة فإن عليه أن يقوم بردها إلى الجهة التي اصدرتها .

- **جريمة استخدام بطاقة الكترونية ملغاة :**

قد يحدث أن البنك مصدر البطاقة الائتمانية يقوم بإلغائها كجزاء لسوء استخدامها من جانب العميل وهنا يجب على العميل إعادة البطاقة للبنك مصدرها ولكن قد يمتنع العميل عن ردها إلى البنك ويستخدم بياناتها في شراء سلع أو خدمات عبر شبكة الانترنت مما يؤدي إلى إلزام البنك بالوفاء بهذه المبالغ للتاجر.

- **جريمة إساءة إستخدام بطاقة ضمان الشيكات:**

إن البنك والمؤسسة المالية التي تقوم بإصدار بطاقة ضمان الوفاء بالشيكات التي يصدرها حامل البطاقة تضمن له الوفاء بقيمة هذه الصكوك (الشيكات) في حدود سقف زمني معين فهي تشبه في ذلك بطاقة الائتمان وتنهض الجريمة في هذه الحالة حينما يقوم الجاني بإصدارصك للتاجر الذي اشترى منه السلعة أو الخدمة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك أوالمؤسسة المالية المصدرة لهذه البطاقة كما تقوم الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بإصدار صك مسحوب على البنك بقيمة أعلى من تلك التي يضمنها البنك وفي هذين الفرضين يكون فعل حامل البطاقة غير مشروع ويمكن ملاحظة أن هذه الحالة تتشابه مع الحالة التي يقوم فيها الجاني حامل البطاقة الائتمانية بالسحب متجاوزا حدود الائتمان المنصوص عليها في العقد أو يسحب الجاني من رصيده مبلغ يتجاوز حد الرصيد المسموح بسحبه لأنه في هذه الحالة يحررصكا يتجاوز قيمة المبلغ المضمون ببطاقة الائتمان ومن ثم فقد[14] اصدر صكا بدون رصيد.

- **إساءة إستخدام بطاقة السحب الالكترونية من الصرف الآلي :**

مع أن أجهزة الصرف الالي تتميز بالدقة في تنفيد التعليمات التي تزود بها مما يجعل استعمال البطاقة التي يتم التلاعب بها أمرا غير وارد إلى جانب أن مكونات البطاقة ذاتها التي تقوم على تقنية التشفير المعلومات تجعل التلاعب بها غير ممكن .

2) الجرائم المرتكبة من غير حامل البطاقة:

قد يتم إستعمال بطاقة الائتمان من قبل الغير بدون وجه حق وسنتناول في هذه الجزئية تحديد الجرائم الناشئة عن إساءة استعمال البطاقات الالكترونية التي ترتكب من الغير حامل البطاقة و هي كما يلي:

- **جريمة إستعمال بطاقة مسروقة أو مفقودة:**

وتتمثل هذه الحالة في قيام شخص بسرقة هذه البطاقة من مالكها الأصلي أو العثور عليها في حال فقدانها من مالكها الشرعي .

- **جريمة إستعمال بطاقة ائتمان مزورة: .**

وتتحقق هذه الجريمة بقيام الجاني بتزوير البطاقة من خلال خلق أو صناعة بطاقة مشابهة لنوع من أنواع البطاقات المتداولة بحيث يبدأ الجاني بصناعة الجسم المادي للبطاقة أي بصناعة البطاقة البلاستيكية ثم تقليد البيانات والرسوم والعلامات الخاصة والتي تتميز بها البطاقة عن غيرها أما عملية النسخ فتتم بوضع شريط تسجيل الكتروني

[14] بورقابة فريدة ، وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية و البنكية، مذكرة ماستر ، 2019، ص 22

على البطاقة الأصلية ثم تمرير تيار حراري له خاصية كخاصية المكواة المنزلية حيث يتم نسخ البيانات من البطاقة الأصلية إلى الشريط الممغنط وأحيانا تتم عملية الحصول على المعلومات عن طريق تركيب جهاز النسخ على فتحة إدخال البطاقة بحيث تتم عملية نسخ المعلومات عند إدخال البطاقة.

الفرع الثالث: الضوابط الرقابية لبطاقات الائتمان :

إن المقصود العام من الضوابط الرقابية هو تقليل نسبة المخاطر التي يمكن أن يقع فيها أي طرف من أطراف البطاقة وذلك من خلال تطبيق بعض الإجراءات و الوسائل التي يمكن من شأنه أن تقلل من بعض المزالق عند استخدام البطاقة.

أولا: الضوابط الرقابية بالنسبة للبنك أو الجهة المصدرة عموما:

يطلب البنك من العميل أن يقدم شهادة من البنك نفسه تثبت انه يستحق مثل هذه البطاقة و ذلك خوفا من أن يكون عليه مشاكل مالية, ثم يتم التأكد من استيفاء البيانات الخاصة بالعميل و كذا التأكد من توقيع العميل على نموذج طلب الإصدار, التأكد من وجود صورتين شخصيتين ملونتين, ثم يتم إثبات طلب العميل في سجل متابعة طلبات الإصدار لدى قسم التسهيلات الائتمانية, ثم يطلب البنك ضمانات معينة ليتم على أساسها إصدار البطاقة و تحديد سقف ائتماني لها ثم يعمد البنك إلى انتقاء التجار الذين يتمتعون بمعاملة حسنة ويقدمون الخدمات والسلع المتنوعة و التي تلبي حاجة حاملي البطاقات, وللقيام بهذه الأمور بدقة فان البنك يختار ذوي الكفاءات العليا من العاملين والمحاسبين لمتابعة ذلك.

ثانيا: الضوابط الرقابية بالنسبة لحامل البطاقة : تتلخص هذه الضوابط بما يلي:

- المحافظة على البطاقة من الضياع و الإبلاغ عن فقدها فورا هاتفيا ثم تعزيز ذلك بخطاب مكتوب.
- التقيد بإستعمال ا في حدود الحد الأقصى لها.
- الإبلاغ عن التجار الذين يرفضون قبول البطاقة لدى البنك المصدر أو الذين يبيعون بسعر أعلى بموجب البطاقة.
- بالنسبة للبطاقة الصادرة من بنوك إسلامية, عدم استخدامها في معاملات محرمة, و إلا فإن البنك لن يسدد قيمتها.
- الاحتفاظ بصورة القسائم التي يشتري بموجبها لمراجعتها على كشف الحساب الذي يرد إليه من البنك.
- اليقظة عند تسجيل التاجر بيانات البطاقة على الإشعارات و عند كتابة و عند كتابة المبالغ قبل التوقيع عليها.
- سرعة الرد على البنك المصدر, و المبادرة بتغطية الحساب الجاري إذا وصل للحد الأدنى أو سداد المطلوب منه.

ثالثا: الضوابط الرقابية بالنسبة للتاجر:

يجب على التاجر أن يتأكد من صحة البطاقة, فيدقق في أرقام البطاقة, وتاريخ الانتهاء و إسم حاملها وبحيث تكون الحروف بارزة و بنفس المستوى, و أن يتواجد توقيع حامل البطاقة في المكان المخصص لذلك, و من ثم مقارنة هذا التوقيع على الوصل. و في حالات خاصة يطلب من مصدر البطاقة إعطاء صلاحية الاذن بالبيع بها إذا تجاوزت قيمة المبيع المبلغ المحدد , فإذا أعطى الصلاحية بالبيع يزود برقم خاص, يدونه على السند في الفراغ المخصص لذلك, و في حالة رفض الطلب يزود البنك التاجر التعليمات و النصائح التي ينبغي له العمل بها .[15]

[15] مرجع سبق ذكره ، ص23

المبحث الثالث : دراسات السابقة

1. الدراسة الاولى :

تناولت في هذه الدراسة الموسومة ب " بطاقات الائتمان وتطبيقاتها المصرفية في بنك البركة الجزائري دراسة تطبيقية" موضوع بطاقات الائتمان الذي يعتبر التعامل الجديد في مجال الاقتصاد يدخل إلى الجزائر, وجاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية : **كيف يتم تطبيق بطاقات الائتمان في بنك البركة الجزائري ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث, حيث شكل المبحثين

الأول و الثاني الإطار النظري, وتطرق المبحث الأول إلى ماهية بطاقات الائتمان, والمبحث الثاني فقد أشتمل على مسؤوليات أطراف البطاقة والجوانب الشرعية المتعلقة بها أما المبحث الثالث و هو التطبيقي فقد تعرض لدراسة حالة بنك البركة الجزائري, إحتوى تقديم لبنك البركة, وأنواع البطاقات التي يصدرها, كما أوضح الآثار الاقتصادية لبطاقات الائتمان.

دفع وسداد لدين ناشئ عن معاوضة مالية – في معناها الخاص –, وأداة قبض نقود من أجهزة الصراف – وقد توصلنا في هذه الدراسة إلى عدد من النتائج حيث كان أهمها: إن بطاقة الائتمان عبارة عن وسيلة في معناها العام – , وأن بنك البركة الجزائري يصدر حاليا نوع واحد من البطاقات الائتمانية وهي بطاقة الحسم الفوري (بطاقة المخالصة بين البنوك) بنوعيها كلاسيكية والذهبية و هي خالية من المحظورات الشرعية.

2. الدراسة الثانية :

في سياق ما يشهده العالم اليوم من مشروع حضاري عماده ما أصطلح الناس على تسميته بالعولمة الاقتصادية . بكل مكوناتها العلمية والمؤسسية أُعدّ له بعناية شديدة وإتقان فائق على مدى حقبة من الزمن ليست بالقصيرة . فكيف نستقبل هذا المشروع الذي يفرض نفسه ، وكيف نتعامل معه بل ونتعايش ؟! ومن بين المسائل والوسائل الجوهرية في العمل المصرفي ما اصطلح عليه وعرف "ببطاقات الائتمان المصرفية" التي تعددت وتنوعت واختلفت من حيث : الجهات المصدرة لها والغرض منها والمزايا التي تحققها والمخاطر التي تحدثها فلقد ، حققت هذه البطاقات انطلاقتها الحقيقية على يد البنوك وانتشرت بين المستخدمين بغض النظر عن مستوى دخولهم . فزاحمت هذه البطاقات بقوة أدوات الائتمان التقليدية : من الشيك والأوراق التجارية الأخرى . أن بطاقة الائتمان تحتاج نظام قانوني خاص لكون القواعد القانونية العامة غير كافية لإعطاء وصف قانوني ثابت وموحد للبطاقة. كما أن القواعد العامة ليست كافية للإحاطة بكل خبايا وقضايا بطاقة الائتمان نظرا لتشعب علاقاتها وتعدد أطرافها. وكذلك أثبتت القواعد العامة الموجودة في القانون المدني والتجاري عجزها عن مسايرة التفاوت الواضح بين أطراف بطاقة الائتمان(التاجر – البنك المصدر – الحامل) إذ نجد العقود التي تربط بينهم تذهب إلى حد بعيد إلى عقود الإذعان،

وخير مثال على ذلك أن البنك المصدر في هذه العلاقات هو صاحب السلطة، من خلال وضعه للشروط الواجب توافرها من أجل إعطاء الباقة للحامل، وكذا شروط أخرى يضعها للتاجر من أجل دخوله نظام الوفاء بالبطاقة. وكذلك عجزت هذه الأخيرة أي القواعد العامة على إثبات المسؤولية المترتبة عن الاستخدام غير المشروع للبطاقة سوآءا كانت مدنية أو جزائية بالنسبة لأي طرف من الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بالشق الجزائي الذي لا يجرم فيه الفعل إلا بنص قانوني.

3. الدراسة الثالثة :

لقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل دفع الكترونية كان أولها بطاقات بنكية تمكنت من الانتشار السريع عبر كل أنحاء العالم و حظيت بقبول واسع مما شجع على خلق وسائل دفع أخرى، ليستمر التطور فيشمل ابتكار أجهزة و تقديم خدمات جديدة تتلاءم و عالم الالكترونيات خاصة عمليات التجارة الالكترونية عبر شبكة الانترنت، غير أن هذه الوسائل الالكترونية بعد تقييمها اتضح انه هناك الكثير من العوائق التي تحد من انتشارها بالإضافة إلى العوامل الايجابية التي حببت الجمهور فيها. أما موقع الجزائر من هذه التطورات فهو محتشم نوعا ما، حيث أنها تشهد مشاكل في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية و تحسين خدماتها كما تشهد بعض الدول المتقدمة صعوبات في تطبيقها.

4. الدراسة الرابعة :

لقد سمح التطور التكنولوجي بإيداع وسائل الكترونية والتي تولدت من تطور شبكة الانترنت وبروز التجارية الالكترونية ، نقد سمحت هذه الوسائل باختصارالوقت وتكلفة وتحقيق مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها ، و لكن هذا لايعني أنها تخلو من العيوب ، فقد حملت في طياتها عدة مخاطر تهدد المعاملات التجارية الالكترونية خاصة الجرائم الالكترونية وجرائم بطاقات البنكية ، التي تواجه وسائل الدفع الحديثة ، أما في الجزء التطبيقي فقد حولنا من خلاله معرفة واقع وسائل الدفع الحديثة بالبنك الجزائري الخارجي ، وكالة مستغانم وذلك بالاعتماد على بيانات الاستبيان التي تعبرعن أراء عينة يقدر حجمها ب 55 عميل في الوكالة البنكية و تمت معالجة تلك البيانات باستخدام برمجية " SPSS "و استعمال أدوات التحليل الإحصائي ، و تم التوصل إلى أن وسائل الدفع الحديثة تؤثر إيجابا على الوكالة البنكية ، الا ان تسيرها يؤثر سلبا .

خلاصة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل بعنوان عموميات حول بطاقات الائتمان نخلص إلى أن الائتمان هو قرض أو حساب على المكشوف يمنحه البنك لشخص ما. و يمكن إجمال أنواع البطاقات إلى ثلاثة أنواع و هي:بطاقة الخصوم أو البطاقة المدينة, بطاقة الائتمان و الحسم الآجل وبطاقة الائتمان المتجدد. و الهدف من إصدار البطاقات ليس الربح المادي فقط, حيث يمكن تقسيم البطاقات من حيث الهدف من إصدارها إلى ثلاثة أنواع هي:بطاقات ذات ربحية مباشرة, بطاقات ذات ربحية غير مباشرة و بطاقات مصدرة لأغراض أخرى غير ربحية. كما أن بطاقات الائتمان تحقق الأمان لحامليها من السرقة و ضياع النقود, زيادة للمبيعات و هذا يعو د إلى آليتها السريعة في العمل و ضمان وفاء الحقوق. وهناك تكاليف و عوائد تتعلق بالبطاقة تتمثل في:رسم الإصدار و العضوية, رسم التجديد, رسم الاستبدال عند الضياع, العمولة التي يحصل عليها المصدر من التاجر و رسم خدمة شراء السلعة.
والاثار البطاقة على حاملها

الفصل الثاني

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

مقدمة الفصل

تبين مما سبق أن بطاقة الإئتمان أصبحت من أهم وسائل التسديد في الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية، وأن العمل بهذا النظام يتطلب توفر إمكانيات بشرية وتقنية ومنظومة قانونية ملائمة في الدولة المعنية، وفي هذا الفصل سنحاول تطبيق ما تم التعرف عليه في الفصول السابقة على حالة الجزائر التي بدأ الحديث فيها منذ بضع سنوات عن عصرنة الجهاز المصرفي، خاصة ونحن في اندماج فعلي في الحركية الاقتصادية الدولية .

كثيرا ما يرتبط مفهوم العصرنة باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وإن لم يكن هو الجانب الوحيد فإنه من أهم الجوانب التي يجب الأخذ بها في النشاط المصرفي الحديث.

وسنتناول في هذا الفصل ما تم إنجازه في الجزائر فيما يتعلق ببطاقة الإئتمان للتعرف عليها من خلال المعطيات التي تم التوصل إليها، ولهذا الغرض قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: ففي المبحث الاول دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري في مجال البطاقات. ، وفي المبحث الثاني تطرقت فيه إلى التطور التقني في العمل المصرفي في الجزائر من خلال ما تقوم به شركةSATIM .

المبحث الأول : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري أول بنك أدخل العمل بنظام البطاقات البنكية في الجزائر، من خلال طرحه لبطاقة السحب سنة 1989 ، كما أنه أول بنك يتعاقد مع المنظمات الدولية الراعية لإصدار البطاقات(الفيزا والماستركارد.)

لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة حالة هذا البنك من خلال التعرف على تركيبته والمهام الموكلة لمختلف هياكله مع التركيز على كل من مديرية التسويق والإتصال ومديرية النقديات ،نظرا للعلاقة المباشرة لهاتين المديريتين بنشاط البطاقات البنكية، ثم نتناول مختلف البطاقات المتوفرة لديه ونتعرف على كيفية إصدارها وسيايات تسويقها.

المطلب الأول : تقديم القرض الشعبي الجزائري

لمحة تاريخية

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم الصادر في 1967/05/11 برأسمال قدره 15 مليون دينار جزائري، وقد ورث النشاطات التي كانت تقوم بها البنوك التالية:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر(BICIA)؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة(BPCIC) ؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران(BPCIO) ؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة(BPCIAN) ؛
- البنك الجهوي للقرض الشعبي للجزائرالعاصمة(BPCIA) .

وكذا بنوك أجنبية أخرى:

- البنك المختلط ميزر (MISR)؛
- شركة مرسيليا للإقراض(SMC) ؛
- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك.(CFCB) .

في عام 1985م، ساهم في إنشاء بنك التنمية المحلية من خلال التنازل عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار و 8900 حساب بنكي للزبائن لفائدة البنك الجديد.

وقد تطور رأسمال البنك منذ تأسيسة كما يلي:

- 15 1966مليون دج؛
- 200 1983مليون دج؛
- 13.6 1996مليار دج؛
- 21.6 2001مليار دج .

وبعد توفره على الشروط المنصوص عليها في قانون النقد والقرض لسنة 1990، تم اعتماد البنك من قبل مجلس النقد والقرض، ليصبح ثان بنك يتحصل على الاعتماد، و تتألف شبكة الاستغلال من 120 وكالة و 17 وكالة جهوية.

مهام القرض الشعبي الجزائري

عرف القانون الأساسي للبنك بأنه بنك عالمي، من مهامه التدخل في السوق الوساطة البنكية، تمويل وترقية النشاطات الحرفية، الفندقة والسياحة وغيرها.

ومهمته الأساسية القيام بالعمليات البنكية و التمويل وخاصة تلقي الودائع وتقديم القروض.

أهداف و إستراتجية البنك

تتمثل أهداف البنك الرئيسة في : الجودة ؛ المردودية؛ الإبتكار والتجديد.

ويمكن توسيع هذه الأهداف من النواحي التالية:

- تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الإعلام الآلي؛
- تحسين تسيير المخاطر؛
- ضرورة وجود مقاربة تسويقية تتعلق بالمنتجات و الخدمات البنكية و التنظيم التجاري؛
- تحقيق في إطار جهود منظمة نظرة إلى المستقبل تهدف إلى إجراء الإصلاح المناسب في الوقت المناسب .

بهدف تحقيق المردودية والقدرة على الوفاء المطلوبة، فإن البنك اتبع استراتجية نمو داخلي من أجل تنمية حصته في السوق وتقوية مركزه المالي، من خلال وسائل الاستغلال المتاحة، واعتمد على التوجه إلى فئة

اجتماعية من المقتدرين ماليا (المهن الحرة و العوائل) وبالتوجه إلى تقوية العلاقات مع الزبائن، وكذا تنويع الخدمات المقدمة.

وبهدف تحقيق الأهداف المسطرة اتبع البنك استراتجية تعتمد على:

- أساليب تسيير حديثة؛
- إدراك ما يجب عمله.Un savoir faire ؛
- فريق من الشباب النشط والحيوي؛
- شبكة من الوكالات القريبة من الزبون؛
- سياسة تكوينية مكيفة حسب الحاجيات.

هيكلة و تنظيم القرض الشعبي الجزائري:

تطور تنظيم البنك بما يتوافق والبيئة الاقتصادية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية ونلخصها فيما يلي:

رئاسة المديرية العامة

الرئاسة هي العضو القيادي والمحرك وتقوم بهمهة التنسيق والرقابة وتسيير المؤسسة وهي تحدد وتنفذ الإستراتجية ومخططات الإنجاز.

المديرية العامة للتعهدات والشؤون القانونية:

مهمتها تمويل المؤسسات تبعا للقواعد المحددة من بنك الجزائر، التكفل بالمنازعات المطروحة و تقييم الأخطار، والعمل على تنويع المحفظة المالية للبنك.

المديرية العامة للإدارة والتطوير

مهمتها تجنيد الوسائل البشرية، إنجاز برامج الهياكل القاعدية ، وإعداد الإجراءات المحاسبة للبنك، مستقبلا المساهمة في إعداد نظام للمعلومات و التنظيم ومراقبة التسيير.

المديرية العامة للإسغلال:

مهمتها إعداد التوقعات المالية تسيير الخزينة وضع مخطط تطوير شبكة الوكالات، مخطط الاتصال مخططات الوسائل الجديدة للادخار و كذا المساعدة، التنسيق، الرقابة على مجموع الشبكة مع مجموع الهياكل المتدخلة في الإستغلال.

مديرية التسويق والاتصال:

يفرض التفتح الاقتصادي في الجزائر على البنوك وجميع المؤسسات ضرورة التحكم في تقنيات التسيير الحديثة، و يعتبر التسويق من أهم تلك التقنيات التي يجب الأخذ بها. وإدراكا منه بذلك، بادر القرض الشعبي الجزائري إلى إحداث مديرية للتسويق من أجل تحديث أساليب التسيير وخلق مفاهيم ومبادئ التسويق في البنك والاستفادة منه، و التمكن من معرفة حقيقية للعملاء مبنية على أسس علمية، وكذا تحسين وتقوية صورة البنك لدى الجمهور.

الهيكل التنظيمي لمديرية النقديات

القسم التقني : مهمته القيام بالدراسات اليومية التقنية بهدف استغلال الوسائل المتاحة ويتكون من خلية نظام النقديات المكلفة بوضع القائمة السوداء لدى التجار مصلحة عمليات النقديات لتسيير البطاقات ومتابعة ومراقبة أجهزة السحب.

أمانة المديرية :وهي في خلية مهمتها تقديم المساعدة والدعم لجميع الأقسام والمصالح في المديرية.

الأمانة التقنية: وتتكون من مصلحتين ألأولى للإدارة والثانية للإعلام ونظم أيظا خلية للتنظيم والإحصائيات .

قسم الإستغلال :ويتكون من 4 مصالح:

مصلحة المحاسبة: مهمته مسك الدفاتر المحاسبية المتعلقة بالمديرية.

مصلحة تسيير حاملي البطاقات والقابلين : (Service gestion porteur/acceptant) مهمته الأساسية اتخاذ الإجراءات لإنظمام التجار إلى الشبكة ومتابعة حملة البطاقات، وتتكون من قسم لحاملي البطاقات وقسم لقابلي البطاقات.

مركز التراخيص :Centre des autorisations مهمته استقبال الطلبات المتعلقة بعمليات السحب على مستوى الوكالات وعمليات الدفع على مستوى التجار.

خلية الموزعات الآلية :Cellules DAB تتكفل بتسيير حضيرة الموزعات الآلية بالتنسيق مع البريد و SATIM

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري – وكـــالـة ورقلة –

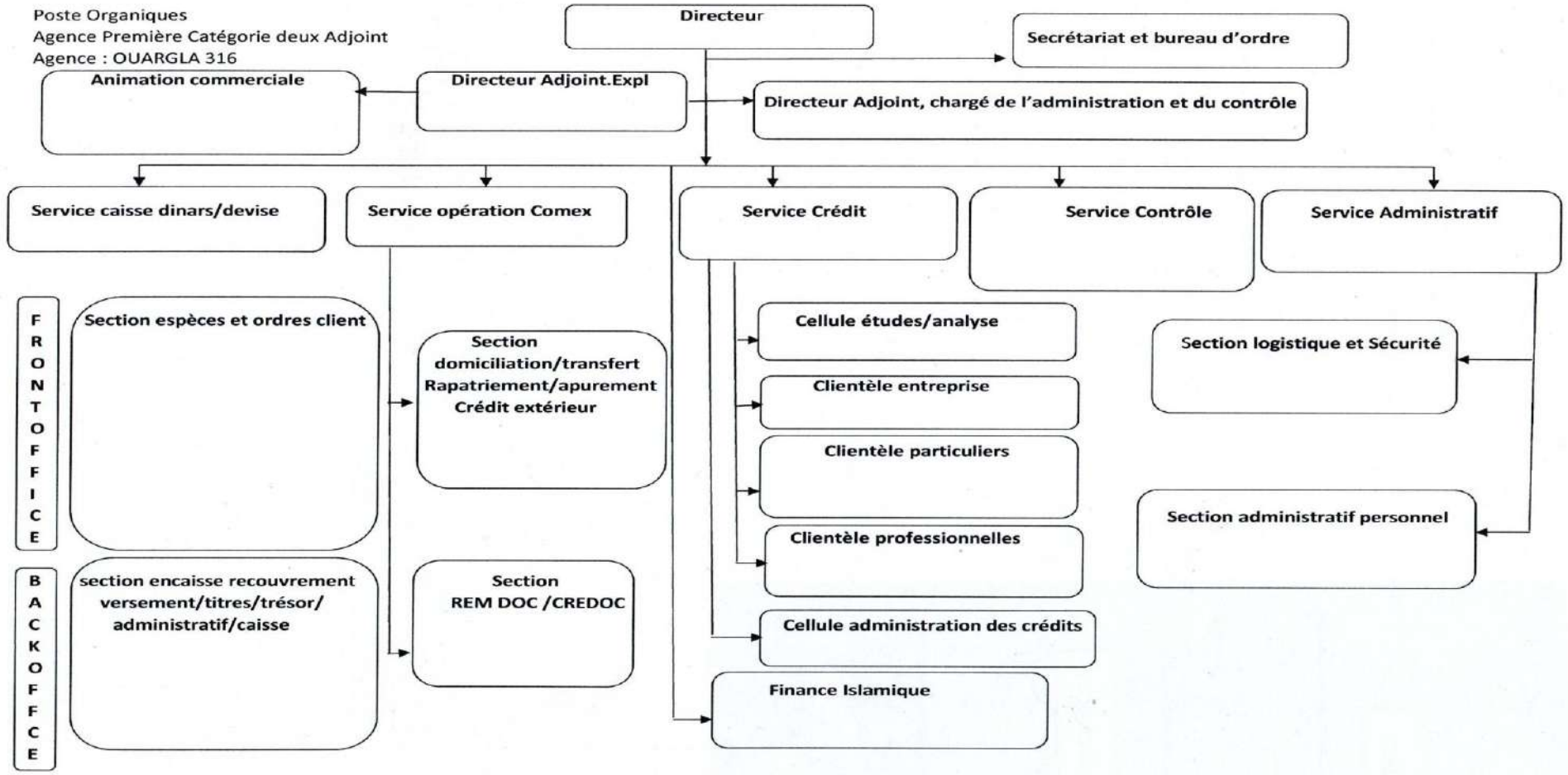

المطلب الثاني : المنتجات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري[1]

يقدم البنك عدة منتجات خاصة بالأفراد والمؤسسات تتمثل في:

منتجات للأفراد

حسابات الصكوك :وهي حسابات مفنوحة للأشخاص الطبيعة والمعنوية والتي لا تمارس أي نشاط نجاري ، هذا الحساب رصيده مدين ولا ينتج فائدة فيمكن لصاحبه سحب أي مبلغ في أي وقت.

الحساب الجاري المصرفي :وهو حساب خاص بالأشخاص الطبيعة والمعنوية التي تمارس نشاطا تجاريا بمفهوم القانون التجاري، يمكن أن يكون دائنا ولا ينتج فائدة.

وديعة لأجل ثابت : وهي مخصصة للراغبين في الحصول على فوائد مقابل تجميد أموالهم لمدة معينة لا يمكن سحبها قبل حلول الأجل وتنقسم إلى قسمين:

ودائع لأجل: وهي ثلاثة أنواع) ودائع اسمية، ودائع للحامل وودائع مجهولة(

سند الصندوق :وهي أذونات الصندوق التي يقدمها البنك لمن يقرضه أموالا كاعتراف بالدين.

دفاتر الادخار :وهي مفتوحة للأشخاص الطبيعيين فقط، وهذه الحسابات تعطي الحق لأصحابها في إرجاع فائدة محددة من طرف المجلس الوطني للنقود والقروض

حسابات أجنبية بالدينار قابلة للاستبدال :حسابات خاصة بالأشخاص حاملي الجنسية الأجنبية مهما كان مقر سكناهم وهو ينتج فوائد.

حسابات بالعملة الصعبة :وهي مخصصة لكل الجزائريين المقيمين بالداخل أو الخارج.

منتجات نقدية.

[1] الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.dz

منتجات موجهة للدائنين

قروض التجهيز :

- احتياطي النجهيز وهو يتصمن قرض لفائدة مستوردي الآلات والتجهيزات؛
- قرض متوسط المدى ويمول اسنحقاق ملكية التجهيزات من3 الى 5 سنوات؛
- قرض التجهيزات قصير المدى يمول استحقاق التجهيزات من سمة الى سنتين.

القرض الموسمي: وهو يقدم لتمويل نشاطات فصلية معينة؛

خصم الأوراق التجارية : القابلة للخصم والغير قابلة للخصم؛

التمويل المسبق: يهنم أساسا بتمتيل مؤسسات الأشغال العموميةوهو تمويل من من أجل تغطية النفقات المحققة قبل إثبات حقوق الدفع؛

سند الرهن : وهو ورقة تجارية سبق التطرق لها.قروض بالإمضاء وهو تعهد يعطيه المصرف تحت شكل إلتزام بالدفع لحساب الدائن إذا كان الأخير في وضعية إفلاس ؛

القروض المستندية: وهي قروض للإستراد بضمان وثائق السلع قي طريق الوصول؛

تسبيقات على المواد الأولية: ويطلب عادة من الزبون للحصول على قروض المورد.

المطلب الثالث : البطاقات المتوفرة لدى القرض الشعبي الجزائري

1. البطاقات المحلية :

- **بطاقة الكلاسيكية :**

تسمح لكم بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك

البطاقة الكلاسيكية CIB CPAبدفع مقتنياتكم و كل الخدمات على مستوى منصات الدفع الإلكتروني (TPE)،المثبتة لدى التجار،كما تسمح أيضًا بإجراء عمليات السحب من جميع أجهزة الصراف الآلي (DAB) المتصلة بشبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك.

لدفع من خلال منصات الدفع الإلكتروني (TPE) والدفع عبر شبكة الإنترنيت (e-CP @) ؛

يكون الدفع عبر منصة الدفع الإلكتروني (TPE)، بين البنوك وداخل البنوك مجاني لحامل البطاقة ؛

صلاحية بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك " الكلاسيكية "

بطاقة الدفع بين البنوك صالحة لمدة سنتين.

تجديد بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك " الكلاسيكية "

يتم تجديد بطاقة الدفع بين البنوك عن طريق التجديد الضمني.
(كل طلب فسخ يتم تقديمه شهرين قبل تاريخ انتهاء صلاحيتها)

أسعار البطاقة : (ملحق رقم:)

للاقتناء هذه البطاقة عليك بتوجه الى الوكالة وملئ استمارة وعقد (ملحق رقم :)

- **البطاقة الذهبية :**

تمنحك بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك "الذهبية" العديد من المزايا بحد أقصى معتبر للسحب و الدفع

الدفع من خلال منصات الدفع الإلكتروني (TPE) والدفع عبر شبكة الإنترنيت (e-CP@) ويكون الدفع عبر منصة الدفع الإلكتروني(TPE)، بين البنوك وداخل البنوك مجاني لحامل البطاقة ؛

- **صلاحية بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك " الذهبية "**

بطاقة الدفع بين البنوك صالحة لمدة سنتين.

- **تجديد بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك "الذهبية"**

يتم تجديد بطاقة الدفع بين البنوك عن طريق التجديد الضمني.

(كل طلب فسخ يتم تقديمه شهرين قبل تاريخ انتهاء صلاحيتها)

- **السحب باستعمال بطاقة القرض الشعبي الجزائري – بطاقة الدفع بين البنوك الذهبية**

أسعار البطاقة : (ملحق رقم :)

- **بطاقة القرض الشعبي الجزائري للمؤسسات "كوربورايت"**

أثبتت البطاقة البنكية المهنية نفسها على مر السنوات كأداة عمل أساسية تتيح لحاملها تسيير نفقاته المهنية بسهولة أكبر. و قد أدرك القرض الشعبي الجزائري ذلك جيدًا و وضع تحت تصرفكم بطاقة الدفع ما بين البنوك"كوربورايت" للقرض الشعبي الجزائري، ذات الاستخدام المحلي،الموجهة لفائدة المؤسسات والمهنيين لتغطية نفقاتهم المختلفة.
ترتبط بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع ما بين البنوك"كوربورايت" بالحسابات : المهنية والمؤسسات الكبرى والهيئات العمومية.

• صاحب بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت" :

هو شخص طبيعي "مؤهل أو مفوض" من قبل الشركة التي تمتلك الحساب.
بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت هي :
– بطاقة دفع ما بين البنوك مزودة برمز سري (السحب و الدفع) وكلمة مرور (الدفع عبر شبكة الإنترنيت).
– تحدد عدد بطاقات القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت ، المؤسسة حسب احتياجاتها.

• الخدمات التي توفرها بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت :

الدفع لدى التجّار المزودين بمنصات الدفع الإلكتروني وكذا السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي (اختياري)،والدفع الإلكتروني لدى التجار على شبكة الإنترنيت (يجب أن تكون الخدمات المعنية تابعة لشبكة النقد ما بين البنوك)

– **الخدمات غير المرخص بها في بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال""كوربورايت :**

الاطلاع على أرصدة الحسابات المرتبطة بها ؛
– التحويلات من حساب إلى حساب ؛
– طباعة وصل صغير للعمليات ؛
– طباعة رقم التعريف البنكي ؛
– طلب دفتر الشيكات ؛
– خدمات الرسائل القصيرة sms؛
– الخدمات البنكية الإلكترونةE-banking

تحدد فترة صلاحية بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت بثلاث (03) سنوات،وبعد انتهاء الصلاحية،يتم تجديدها تلقائيا.

• الحد الأقصى للسحب والدفع ببطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت:

- الحد الأقصى للسحب : 50.000 دج.
- الحد الأقصى للدفع "الإلكتروني" : 300.000 دج.
- الحد الأقصى لكل مبلغ يخص عملية الدفع : 80.000 دج.

• عمولة الدفع ببطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت":

- يكون الدفع ما بين البنوك وداخل البنوك مجاني لحامل البطاقة.

• عمولة السحب ببطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت":

- 25 دج بالنسبة للسحب من أجهزة الصراف الآلي (DAB) التابعة للقرض الشعبي الجزائري.
- 40 دج بالنسبة للسحب من أجهزة الصراف الآلي (DAB) التابعة للبنوك الأخرى.

الخدمات البنكية الإلكترونية للقرض الشعبي الجزائري

تكون الخدمات البنكية الإلكترونية للقرض الشعبي الجزائري مجانية لحاملي بطاقات الدفع مابين البنوك "كوربورايت" للقرض الشعبي الجزائري.

ملاحظة : يتم تحديد الحد الأقصى السحب والدفع من قبل الزبون في إطار الحد الأقصى"الشهري" الذي يحدده تجمع النقد الآلي

- **بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت+" هي :**

- بطاقة دفع ما بين البنوك مزودة برمز سري (السحب والدفع) وكلمة مرور (الدفع عبر شبكة الإنترنيت).
- يكون عدد بطاقات القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" " " Corporate +" التي تسحب لكل حساب تتم حالة بحالة، حسب احتياجاتها.

- **صاحب بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" " Corporate +":**

هو شخص طبيعي "مؤهل أو مفوض" من قبل الشركة التي تمتلك الحساب.

• الخدمات التي توفرها بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "" Corporate +":

الدفع لدى التجّار المزودين بمنصات الدفع الإلكتروني وكذا السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي (اختياري)،والدفع الإلكتروني لدى التجار على شبكة الإنترنيت (يجب أن تكون الخدمات المعنية تابعة لشبكة النقد ما بين البنوك)

– الخدمات غير المرخص بها في بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "" Corporate +"

– الاطلاع على أرصدة الحسابات المرتبطة بها ؛

– التحويلات من حساب إلى حساب ؛

– طباعة وصل صغير للعمليات ؛

– طباعة رقم التعريف البنكي ؛

– طلب دفتر الشيكات ؛

– خدمات الرسائل القصيرة sms؛

– الخدمات البنكية الإلكترونية ebanking

تحدد فترة صلاحية : بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "" Corporate +" بثلاث (03) سنوات، وبعد انتهاء الصلاحية، يتم تجديدها تلقائيا.

• الحد الأقصى للسحب وللدفع المطبق على بطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "كوربورايت+":

– الحد الأقصى للسحب ما بين : 50.000 دج – 80.000 دج

– الحد الأقصى للدفع "الإلكتروني" : 999.999 دج.

– الحد الأقصى لكل مبلغ يخص عملية الدفع : "حسب البنك المصد

• **عمولة الدفع ببطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "" Corporate +":**

– الدفع ما بين البنوك وداخل البنوك مجاني لحامل البطاقة.

• **عمولة السحب ببطاقة القرض الشعبي الجزائري للدفع بين البنوك"أعمال" "" Corporate +":**

– 25 دج بالنسبة للسحب من أجهزة الصراف الآلي (DAB) التابع للقرض الشعبي الجزائري.

– 40 دج بالنسبة للسحب من أجهزة الصراف الآلي (DAB)التابع للبنوك الأخرى.

الخدمات البنكية الإلكترونية للقرض الشعبي الجزائري

تكون الخدمات البنكية الإلكترونية للقرض الشعبي الجزائري مجانية لحاملي بطاقات الدفع مابين البنوك "" Corporate +" للقرض الشعبي الجزائري.

ملاحظة : يتم تحديد الحد الأقصى السحب والدفع من قبل الزبون في إطار الحد الأقصى "الشهري" الذي يحدده تجمع النقد الآلي

2. البطاقات الدولية :

➢ **بطاقة فيزا الكلاسيكية**

إن بطاقات فيزا الكلاسيكية التي يصدرها القرض الشعبي الجزائري مستعملة في جميع انحاء العالم.

- **كلفة بطاقة فيزا الكلاسيكية التقليدية للقرض الشعبي الجزائري:**

الكلفة السنوية لبطاقتكم فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري تقدر بـ 6000 دج/سنويا.

- **آجال الحصول على بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري:**

يقدر أجل الحصول على بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري بحوالي 15 يوما.

- **صلاحية بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري:**

حددت صلاحية بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري بسنتين (02).

- **آجال استبدال البطاقة الضائعة (المسروقة أو المتلفة).**

يقدر أجل استبدال بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري الضائعة أو المسروقة بحوالي 15 يوما.

- **استلام بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري:**

حتى يتسنى لكم استلام بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري عليكم الاتصال بوكالتكم المصرفية.

- **تسمح لكم بطاقة الدفع و السحب هاته بالاستفادة من عدة امتيازات:**

السهولة:

عند سفركم إلى الخارج، يمكنكم سحب أموالكم من كل أجهزة الصراف الآلية والدفع لدى كل التجار المزودين بمنصات الدفع الإلكتروني الذين يعرضون شعار قبول بطاقة فيزا الدولية.

في الجزائر: يمكنكم استعمال بطاقتكم فيزا الكلاسيكية مقابل أي شراء لدى التجار الذين يعرضون شعار قبول بطاقة فيزا الدولية و المتواجدون تحت إشراف الجمارك.

الأمان:

بطاقتكم محمية برمز سري، يجب الاحتفاظ به بعناية فائقة. في حالة ضياعها أو سرقتها، يجب عليكم فورا القيام باعتراض، بعد هذا الإجراء لن يكون هناك بالإمكان القيام بأية عملية في حسابكم.

الوفرة:

تكون أموال الزبون متوفرة على مدار اليوم وعلى مدار الأسبوع عند كل أجهزة الصراف الآلية التي تحمل شعار قبول بطاقة فيزا الدولية

الأريحية:

علاوة على السيولة النقدية التي تكون متاحة لكم، يمكنكم الدفع مقابل نفقاتكم عند السفر الشخصي أو المهني، عند كل التجار الذين يعرضون شعار قبول بطاقة فيزا الدولية.

السرعة:

يمكنك القيام بالسحب والدفع في غضون ثوانٍ وبكل أمان.

الانتماء:

بحصولكم على بطاقة فيزا الكلاسيكية للقرض الشعبي الجزائري، فقد أصبحتم جزءا من عالم جديد.

كل العمليات المنجزة بالبطاقة هي خاضعة للاطلاع على الرصيد في الحساب حيث تتم عملية الدفع في حدود رصيد كافٍ.

الإبداع:

كلتا بطاقتي القرض الشعبي الجزائري مزودتين بشريحة إلكترونية مطابقة للمعايير الدولية (Europay Mastercard Visa),EMV مما سيسمح لكم بالاستفادة من آخر التكنولوجيات في مجال الأمن.

- **بطاقة فيزا الذهبية**

إن بطاقات فيزا الذهبية التي يصدرها القرض الشعبي الجزائري مستعملة في جميع انحاء العالم.

- **كلفة بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري:**

الكلفة السنوية لبطاقتكم فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري تقدر بـ 9000 دج/سنويا.

- **آجال الحصول على بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري:**

يقدر أجل الحصول على بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري بحوالي 15 يوما.

- **صلاحية بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري:**

حددت صلاحية بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري بسنتين (02).

- **آجال استبدال البطاقة الضائعة (المسروقة أو المتلفة).**

يقدر أجل استبدال بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري الضائعة أو المسروقة بحوالي 15 يوما.

- **استلام بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري:**

حتى يتسنى لكم استلام بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري عليكم الاتصال بوكالتكم المصرفية.

- **تسمح لكم بطاقة الدفع و السحب هاته بالاستفادة من عدة امتيازات:**

السهولة:

عند سفركم إلى الخارج، يمكنكم سحب اموالكم من كل اجهزة الصراف الالية و الدفع لدى كل التجار المزودين بمنصات الدفع الالكتروني الذين يعرضون شعار قبول بطاقة فيزا الدولية

في الجزائر: يمكنكم استعمال بطاقتكم فيزا الذهبية مقابل أي شراء لدى التجار الذين يعرضون شعار قبول بطاقة فيزا الدولية و المتواجدون تحت اشراف الجمارك .

الأمان:

بطاقتكم محمية برمز سري، يجب الاحتفاظ به بعناية فائقة. في حالة ضياعها أو سرقتها، يجب عليكم فورا القيام باعتراض، بعد هذا الإجراء لن يكون هناك بالإمكان القيام بأي عملية في حسابكم.

الوفرة:

تكون أموال الزبون متوفرة على مدار اليوم وعلى مدار الأسبوع عند كل اجهزة الصراف الالية التي تحمل شعار قبول بطاقة فيزا الدولية.

الأريحية:

علاوة على السيولة النقدية التي تكون متاحة لكم، يمكنكم الدفع مقابل نفقاتكم عند السفر الشخصي أو المهني، عند كل التجار الذين يعرضون شعار قبول بطاقة فيزا الدولية

السرعة:

يمكنك القيام بالسحب والدفع في غضون ثوانٍ وبكل أمان

الانتماء:

بحصولكم على بطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري، فقد أصبحتم جزء من عالم جديد.

كل العمليات المنجزة بالبطاقة هي خاضعة للاطلاع على الرصيد في الحساب حيث تتم عملية الدفع في حدود رصيد كافٍ.

الإبداع:

كلتا بطاقتي القرض الشعبي الجزائري مزودتين بشريحة الكترونية مطابقة للمعايير الدولية (EUROPAY, MasterCard, VISA),EMV (بطاقة الدفع الأوروبي، بطاقة ماستركارد، بطاقة فيزا)، مما سيسمح لكم من الاستفادة من آخر التكنولوجيات في مجال الأمن.

الجدية:

بحيازتكم لبطاقة فيزا الذهبية للقرض الشعبي الجزائري، يمكنكم الدفع عبر الإنترنت، لاسيما لحجز الغرف في الفنادق و تأجير السيارات.

خدمة الدفع هذه عبر الإنترنت، مشروطة بتوقيع رسالة تعهد لدى الوكالة الخاصة بكم.

- **خاصية التلامسية في البطاقات الدولية :**

خاصية "اللا تلامسية"

لأن الأبسط هو الأفضل! القرض الشعبي الجزائري هو أول بنك في السوق يدمج خاصية "الاتلامسية " على بطاقاته الدولية "فيزا" " CPA Visa"

ما هو الدفع الاتلامسي ؟

يسمح لكم الدفع بدون تواصل بدفع مبالغ صغيرة مقابل مقتنياتكم دون إدخال بطاقة القرض الشعبي الجزائري / فيزا الخاصة بكم أو إدخال الرمز السري الخاص بكم.

لإجراء عملية الدفع، ماعليكم سوى تقريب بطاقة القرض الشعبي الجزائري / فيزا بشكل كاف من منصة الدفع الإلكتروني "TPE" أو الصراف الآلي للنقود "DAB" أو أجهزة الصراف الآلي الأخر ، حسب الحالة التي يظهر عليها الرسم التخطيطي "الاتلامسي

كيف تعمل ؟

يجب أن يظهر الرمز على بطاقة القرض الشعبي الجزائري / فيزا ويجب أن يكون التاجر مجهزًا بمنصة دفع ملائمة لخاصية ""الاتلامسية "

يمكنكم التعرف على التجار المجهزين بمنصات الدفع "دون تواصل " من خلال الرمز المعروض على أبوابهم / واجهة محلهم أو نافذتهم أو على منصة الدفع.

1. كل ما عليكم فعله هو وضع بطاقة القرض الشعبي الجزائري / فيزا الخاصة بكم على منصات الدفع ""الاتلامسي ".
2. ستشير إشارة تنبيه صوتية وضوء أخضر إلى إجراء الدفع على الفور.

للحد الأقصى لعمليات الدفع عن طريق ""الاتلامسية "

يُسمح بإجراء ثلاث عمليات دفع" دون تواصل " في اليوم الواحد. وفي حالة تجاوز هذا العدد من العمليات، يتعين عليكم الدفع بالطريقة الكلاسيكية،من خلال إدخال بطاقتكم في منصة الدفع الإلكتروني وإدخال الرمز السري الخاص بكم.

الحد الأقصى لعمليات الدفع عن طريق ""الاتلامسي"

- 03 عمليات دفع في اليوم بمبلغ إجمالي قدره 50 دولارًا.
- 18 عملية دفع في الشهر بمبلغ إجمالي قدره 200 دولارًا.

صور للبطاقات البنكية CPA :

المصدر : موقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

جدول يمثل عدد العقود المستقبلة لفتح البطاقات لفترة 2021/2020

البطاقات/السنوات	CIB GOLD CLASSIC	CORPOR@TE CORPOR@TE+	VISA GOLD CASSIC
2020	600	103	10
2021	728	194	19

مصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف البنك

المبحث الثاني: تطوير النظام النقدي الإلكتروني في الجزائر

المطلب الأول: شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك **:** SATIM

التعريف بالشركة

تأسست في عام 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " ساتيم " هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: BADR، BDL BEA، BNA، CPA، CNEP ، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين.

إنها المشغل الوحيد للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة. تجمع ساتيم 19 عضوًا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 06 بنوك عامة و 12 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر.

شهدت ساتيم تطورًا كبيرًا ونموًا مستدامًا في خدماتها في السنوات الأخيرة. إلى يومنا هذا، تم توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي و 36000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى هذا + 108 موقعًا تجاريًا على الويب يعمل على منصته. ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائري[1]

مهام الشركة :

- العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الالكتروني. إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.
- المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لإدارة منتجات الدفع الإلكتروني بين البنوك من خلال كونها قوة اقتراح. دعم البنوك في إنشاء وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني.

[1] الموقع الرسمي لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك https://www.satim.dz/ar

- تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي. تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم عمل نظام الدفع الإلكتروني بمكوناته المختلفة، ألا وهي إتقان التقنيات، أتمتة الإجراءات ، سرعة المعاملات ، اقتصاد التدفقات المالية،... إلخ.

توفر شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك ساتيم وظائف الاتصال والإدارة لأجهزة الصراف الآلي، تخصيص بطاقات السحب بين البنوك "للبنوك"، إنشاء مفاتيح للأعضاء بنظام تفويض خاص بهم. تشارك العديد من البنوك في شبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك للسحب النقدي، بما في ذلك سبعة بنوك من المساهمين في ساتيم (البركة، BNA، BDL، CPA، BADR، BEA، CNEP-Bank) بالإضافة إلى CNMA ومؤسسات أخرى، لا سيما (بريد الجزائر، Société Générale الجزائر، BNP Paribas الجزائر، Housingbank، Algéria Gulf Bank، Natixis، Fransabank، "HSBC" (Hong Kong & Shanghai Banking Corporation، "ABC" Arab Banking "، البنك العربي و السلام). يمكن لحاملي المؤسسات المالية المختلفة اليوم إجراء عمليات سحب نقدي من خلال 1380 جهاز صراف آلي في البلاد.

بالإضافة إلى عمليات السحب، يمكن للعملاء الذين لديهم البطاقة المحلية بين البنوك CIB دفع ثمن مشترياتهم من السلع والخدمات باستخدام بطاقتهم من التجار التابعين لشبكة الخدمات المصرفية مع محطات الدفع الإلكترونية TPE. لا تزال الخدمات المصرفية الإلكترونية، كأداة للشمول المالي، في مرحلة جنينية حيث يجب أن توفر الابتكارات المستقبلية المزيد من الفرص للقطاع المصرفي. يمكن تخيل تقاطعًا بين الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والبطاقة المصرفية ليكون بمثابة محفزات لعرض منتج أوسع، لعدد أكبر من الأشخاص وبالتأكيد ربحية معينة للبنوك.

الخدمات المقدمة من شركة SATIM :

تنقسم الخدمات المقدمة من طرف الشركة الى الخدمات الوطنية والمتكونة من مجموعة من الخدمتن داخل حدود الوطن والخدمات الدولية .

الخدمات الوطنية :

- توجيه المعاملات
- استضافة خدمات الدفع الالكتروني
- اقتناء المعاملات

- السحب من أجهزة الصراف الآلي
- الدفع على محطات الدفع الإلكترونية
- الدفع عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)
- مراقبة النشاط النقدي
- مكافحة الغش وإدارة المنازعات
- مخبر اعتماد لطرق الدفع بين البنوك
- تخصيص بطاقة CIB وطباعة الرموز السرية (رمز PIN وكلمة مرور الدفع الإلكتروني)
- تخصيص الشيكات
- خدمة مقدمة منذ سنة 1996، تخصيص الشيكات هو النشاط الأول لساتيم الذي يقدم لجميع المؤسسات المصرفية دفاتر شيكات موحدة وآمنة من أنواع مختلفة مخصصة لعملاء الوكالات المصرفية الخاصة والحكومية للأفراد والشركات في جميع أنحاء الوطن.

الخدمات الدولية :

- توجيه المعاملات إلى الشبكات الدولية
- معالجة التدفق
- إصدار بطاقات ماستر كارد
- تخصيص بطاقات ماستر كارد
- معاملات الاستحواذ
- السحب من أجهزة الصراف الآلي
- الدفع على محطات الدفع الإلكترونية
- مكافحة الغش واسترداد التكاليف

المطلب الثاني: الشبكة النقدية المشتركةRMI :

في عام 1996، أطلق SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك مابين البنوك، و من ومن نتائجه أن تم إرساء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة(RMI) ، التي تتضمن حضيرة الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB)تتوزع على كامل شبكة الوكالات البنكية والبريدية التي تستعمل شبكة الاتصالات DZ-PAC (شبكة إرسال المعطيات).

[1]

[1] الموقع الرسمي لشركة شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM ، مرجع سبق ذكره

الشكل رقم 1: الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك

المطلب الثالث : النظام البيئي لشبكة النقد الآلي بين البنوك :

تتكون شبكة النقد الآلي بين البنوك على مجموعة إجراءات وعمليات بين البنك المرسل والمستلم ولخصت في الشكل الأتي 02:

أهداف الشبكة النقدية

تهدف شركة SATIM من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة؛
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.

تتضمن الشبكة حضيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحويل للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة

وفيما يتعلق بأمن المعلومات فإن الشبكة تقوم بـ:

- الاحتياط لجميع أنشطة شبكة النقديات؛
- ضمان احترام التشريعات السارية المفعول؛
- ضمان تبادل أمن للمعلومات؛
- مكافحة عمليات الغش (من خلال الاعتراض على الخط، قائمة البطاقات المرفوضة).

الإنظمام إلى الشبكة :

يتطلب الانضمام إلى الشبكة توفر بعض الشروط منها:

- إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك؛
- إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة؛
- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة (تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال)؛
- بعد الإنضمام إلى الشبكة تقوم SATIM باتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام الفعلي للشبكة وتوفر عدة خيارات:
  - اقتناء الموزعات من قبل البنك مع احترام المقاييس المحددة من قبلSATIM ؛
  - استئجارها من قبل SATIM ؛
  - شرائها وتركبها دون الربط بشبكة DZ pack من خلال الخطوط المتخصصةlignes X25
- موزع (serveur) يسير الشبكة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع ويقوم بمعالجة عمليات السحب في فترة قصيرة؛
- الموزعات الآليةDAP و هي مربوطة بالموزعات من خلال خطوط الربط x25 ؛
- شـــــــــــبكة نقـــــــــــل المعلومـــــــــــاتDZpa

المبحث الثالث : آثار الاقتصادية للبطاقات البنكية:

أصبح ببطاقات الائتمان ضرورة ملحة في الحياة التجارية والاقتصادية اليوم ويعود ذلك لأهمية وجود وسائل وتقنيات حديثة لمواكبة ما تتطلبه المعاملات التجارية والاقتصادية الحديثة من جهة ، ومن جهة أخرى للآثار الإيجابية التي يتركها العمل بنظام بطاقات الائتمان على الحياة الاقتصادية ، والذي لا يخلو طبعا من جوانب سلبية سنتطرق إليها تباعا ، وعليه خصصنا المطلب الأول للآثار الاقتصادية الإيجابية لبطاقات الائتمان ، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه الآثار الاقتصادية السلبية لهاته البطاقات . [19]

المطلب الاول : الآثار الاقتصادية الإيجابية لبطاقات الائتمان:

على أساس أن بطاقات الائتمان وسيلة من وسائل الدفع والمبادلات بين فئات الأفراد المتعاملين بها لذلك فهي تؤثر بشكل إيجابي على نواحي الحياة الاقتصادية وذلك من خلال :

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على التمويل:

يؤدي استخدام الطاقات الائتمانية على العموم إلى التقليل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي ، وهذا ما يجعل كمية النقد الموجود لدى البنوك التجارية ككل أكبر وأقل تذبذيا مما يعني قدرة السلطات النقدية في الدولة على التحكم وبسهولة في المتغيرات النقدية بما يتماشى مع السياسات المراد تطبيقها ، وعدم التسرب النقدي يمكن البنوك التجارية من تقديم قروض أكبر ، وبالتالي تمويل أكبر عدد ممكن من المشاريع الاقتصادية بالإضافة إلى أن انتشار البطاقات وتحويل الائتمان الخاص ببيع السلع والخدمات من الشركة المنتجة إلى البنوك يؤدي لنمو في القطاع المالي واتجاه الأرباح نحو النشاطات المالية مما يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد لانه يزيد من قدرة المؤسسات المالية المصدرة للبطاقة على خلق الائتمان اي التمويل .

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على الاستثمار :

حصول الأفراد والمشاريع الاستثمارية على قروض لتمويل مشاريعهم ، وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي وكثرة العمليات التجارية التي ما كانت لتتم لولا حصول الأفراد على السيولة المنجرة على البطاقات ، بالإضافة إلى أن الضرائب التي تفرض على الشركات الضخمة المصدرة للبطاقات تشكل موردا مهما من موارد الدول ، مما يعكس قدرة إنفاقية أكبر لدى الدولة على المشاريع المهمة للمجتمع وخصوصا المشاريع الإنسائية حيث تستثمر الأرباح .

[19] امال زهواني ،2007، من كتاب الاثار الاقتصادية للبطاقات البنكية ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع

كما أن بطاقة الائتمان توفر ميزة أخرى وهي استثمار الفرد لمدخراته في أدوات مالية بشكل مستقر ، ويحمل مصاريف البطاقة من دخله المستقبل ، فيتمكن من توزيع ميزانيته بطريقة تحقق له عائدا أكبر .

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على الاستهلاك:

إن التعامل بالبطاقات يؤدي إلى توسع السوق وزيادة حجم الطلب على السلع والخدمات ، وذلك لأن المستهلكين سوف يشترون ليس اعتمادا على دخولهم ولكن اعتمادا على مستوى الدخل المتوقع في المستقبل ، واعتمادا على مستوى الانتمان الذي تقدمه له البطاقة ، فيزيد حجم المشتريات ، كما هو مشاهد في الول التي تكون فيها سبل الإقراض ميسرة حيث يتوسع أفرادها كثيرا في الشراء ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات نتيجة لزيادة الطلب الذي ولدته البطاقة الائتمانية مما يزيد معدل النمو الاقتصادي . وفي بعض المحلات يمنح لحامل البطاقة خصما ترويجا لمبيعاتهم وجذبا للعملاء من حملة البطاقة ، حتى أن بعض المحلات تخصص أوقات محددة لعمل هذه الخصومات لا تستقبل خلالها سوى الزبائن من حملة البطاقات ، وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستهلاك .

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على المبيعات:

نتيجة لزيادة الطلب المتولد عن البطاقات يؤدي ذلك إلى زيادة حجم المبيعات وقبول التاجر للتعامل بالبطاقة .. يعني إمكانية جذب شريحة من المستهلكين وزيادة حجم المبيعات .

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على النقود:

عندما تستخدم البطاقات الائتمانية بغرض الإقراض فإن البنك المصدر للبطاقة يمنح العميل فرض عن طريق إضافة رصيد نقدي إلى حساب التاجر ، وهذا يعتبر إضافة إلى العرض الكلي للنقود ، وعلى الرغم من أن البطاقات ليست جزء من عرض النقود إلا أن استخدامها يمثل توسعا في عرض النقود ، فالرصيد الكلي للنقود يعني كل النقود الموجودة في التداول ، ففي الوقت الذي يزيد مقدار الفرض الذي يمنحه البنك لحامل البطاقة يترتب عليه زيادة في عرض النقود ، كما أن انتشار البطاقات يؤدي إلى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد ، لأنها تزيد من قدرة المؤسسات المالية والبنوك المصدرة للبطاقة على توليد الائتمان بدون حدود . [20]

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على التكاليف استخدام بطاقات الانتمان:

يؤدي لخفض تكاليف البنك المركزي في طباعة النقود الورقية ، وحمايتها ، وصيانتها ، ومراقبتها من التزوير ، ذلك أن تكاليف مراقبة التزوير في وسائل الدفع انتقل جزء غير يسير منها من البنوك المركزية إلى الشرة ، المصدرة

[20] امال زهواني، مرجع سبق ذكره

للبطاقات ، ويحدث ذلك مثلا في خفض تكاليف المقاصات والتسويات المالية التي كانت تتم مجانيا من البنوك المركزية للبنوك التجارية ، وكانت تشكل عبئا ماليا كبيرا عليها.

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على البطالة:

تستفيد البلدان التي تتركز فيها الشركات المصدرة للبطاقات في تشغيل كثير من القوى العاملة المحلية ، بسبب الاتصالات التي تتم بين الشركات والمنظمات المصدرة للبطاقات ومراكز المال العالمية ، والمحلات التجارية ، والفنادق والشركات التي تقبل التعامل بهذه البطاقات ، كما أنها تتيح العمل لعدد كبير من الأفراد الذين يعملون في قطاع البطاقات اللدائنية نفسها وفي الأعمال المساندة لها (كالمحاسبة والتحصيل وشراء الأجهزة التي تحتاجها هذه الشركات) .

الآثار الإيجابية لبطاقات الائتمان على سرعة دوران النقود:

تتحدد سرعة دوران النقود عن طريق المؤسسات في الاقتصاد والتي تؤثر على الطريقة التي ينظم الأفراد معاملاتهم . فذا كان الأفراد يستخدمون البطاقات لإتمام معاملاتهم ، فإنهم سيستخدمون مقدارا أقل من وحدات العملة عند قيامهم بشراء السلع والخدمات ، وبالتالي فإن مقدار النقود المطلوبة لإتمام المعاملات المتولدة سيكون أقل ، وهذا بدوره سيؤدي إلى سرعة دوران النقود .

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية السلبية لبطاقات الائتمان:

سنحاول من خلال هذا المطلب إلى التطرق إلى مختلف الجوانب السلبية التي تستطيع بطاقة الائتمان أن تؤثر بها على الاقتصاد :[21]

الآثار السلبية لبطاقات الائتمان على التمويل:

تعتبر بطاقة الائتمان وسيلة من وسائل الائتمان ، فإذا لم تحسن البنوك استغلال الجزء غير المستخدم من فإنها ستؤدي إلى انهيار البنك ، وبالتالي إلحاق الضرر بالاقتصاد والعمليات التمويلية كما قد تؤدي البطاقات إلى التقليل من مدخرات حامليها ، وتستقطع جزءا من دخولهم المستقبلية لسداد فوائدها وديونها ، ومن المعلوم أن الادخار أفضل للاقتصاد وللتنمية من الاستهلاك ، خاصة في البلدان تستهلك ما تنتج . التي كما نجد بعض البنوك قد لا تضع رأسمال كافيا لمواجهة السحب النقدي والاقتراض على البطاقات في الحالات الضرورية ، مما يشكل خطرا

[21] حيزوم بدر الددين مرغني ، العروسي حاقة ، دريس كمال فتحي ،(محددات بطاقة الائتمان واثرها على الاقتصاد)،مجلة اقتصاد المال والاعمال ، العدد03 ، جامعة الوادي ، سبتمبر 2020

على سيولة البنوك التجارية ، بالإضافة إلى السياسات المتراخية في إصدار البطاقات التي أدت إلى زيادة الديون المعدومة التي تغرمها البنوك والشركات المصدرة للبطاقات كل سنة .

الآثار السلبية لبطاقات الائتمان على الاستثمار:

تؤدي بطاقات الائتمان إلى ارتفاع مديونية الأفراد في المجتمع وتقليل مدخراتهم ، فهي تيسر الشراء بالأجل حيث تقدم قرضا متجددا لحاملها ، هذا يؤدي إلى انخفاض المدخرات اللازمة لعملية الاستثمار لتسديد الديون . كما أن التنافس بين البنوك قد يؤدي إلى التساهل في منح الائتمان لأشخاص غير مؤهلين ائتمانيا ، مما يسبب مشكلات تمويلية تؤثر بدورها على التنمية ، بالإضافة إلى أن البنوك ستجد نفسها تصرف أكثر أصولها على القروض الاستهلاكية بدل صرفها على المجالات الاستثمارية المقيادة للمجتمع (الحجي ، 1999 ، ص 108) .

الآثار السلبية لبطاقات الائتمان على الاستهلاك :

في بعض المجتمعات وخاصة النامية لا يتوفر الرشد الاستهلاكي عند المشتري ، فلا يوجد لديه ميزانية منظمة لاستهلاكه الشهري ، أو ترتيب منطقي لاحتياجاته الفعلية ، ومع توافر الشراء بالبطاقة ، تقع هذه الشريحة من المستهلكين في عمليات شراء غير ضرورية ، لسهولة عمليات الشراء في أي وقت ، وعدم شعوره بحجم المبلغ الذي ينفقه ، كما نجد من الآثار السلبية لبطاقة الائتمان الوقوع في مشاكل التضخم ، وذلك لأن زيادة الإنفاق على الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على سلع الإنتاج وهو طلب غير حقيقي ، وقد يؤدي في الأجل القصير إلى رفع مستوى الأسعار نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنفود ، بسبب التوسع في استخدام البطاقة الائتمانية في جانبها الإقراضي ، والتي تؤمن لحامليها أموالا إضافية إذا أضيقت ل[22]لكمية النقد المتداول ، كما أن التوسع في إصدار الائتمان يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاله ويشجع عليه بالقدر الذي يفوق الدخول المالية للأفراد مما ينتج عنه مديونية.

الآثار السلبية لبطاقات الائتمان على المبيعات :

قد يؤدي استخدام البطاقات إلى انخفاض المبيعات نتيجة رفض بعض التجار التعامل بها ، بسبب ارتفاع العمولة التي يدفعونها لمصدر البطاقة ، الأمر الذي دفع بعض التجار المتعاملين بالبطاقة إلى فرض سمرين للسلمة ، سعر للدفع نقدا ، وسعر للدفع بالبطاقة ، وذلك ، لتعويض خسارتهم عن تلك العمولات .

[22] حيزوم بدر الددين مرغني ، العروسي حاقة ، دريس كمال فتحي ،(محددات بطاقة الائتمان واثرها على الاقتصاد)،مرجع سبق ذكره

الآثار السلبية لبطاقات الالتمان على النقود:

لأن الطلب على النقود يكون بدافع المعاملات ، أو بدافع الاحتياط أو المضاربة ، وبما أن البطاقات تستخدم كبديل للنقود لتنفيذ المعاملات فإن الطلب على النقود سينخفض ، بالتالي نقل العمليات الاستثمارية والتنموية لأن الطلب على النقود المعاملات عبارة عن طلب استهلاكي وليس استثماري ، كما أن التوسع في إصدار البطاقات يؤدي إلى زيادة عرض النقود ، ويضعف قدرة السلطات النقدية على السيطرة على الأسواق المالية ، وعلى أسعار الفائدة وأسعار الصرف ، في الحالات التي لا تكون أسواق المال وأسواق النقود فيها متطورة . ، ولذا نجد إن عدم توافر أدوات فعالة للسيطرة على عرض النفود يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار ، لوجود ضغوط تدفع الاقتصاد إلى التضخم .

الآثار السلبية لبطاقات الائتمان على سرعة دوران النقود:

إن استخدام البطاقات والدين المترتب على ذلك الاستخدام من أهم العوامل المؤثرة في سرعة دوران المال ، ويختلف هذا فيما لو استخدم الأفراد النقود أو السحب من الودائع تحت الطلب في دفع أثمان السلع والخدمات ، إذ أن كمية أكبر من النقود ستستخدم لإتمام المعاملات المتولدة عند نفس مستوى الدخل النقدي ، مما يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود .

الآثار السلبية لبطاقات الائتمان على التكاليف:

نجد أن بعض حملة البطاقات قد لا يستخدم بطاقته لمدة طويلة ، فإن ذلك يجعل من البطاقات الراكدة عنصرا من زيادة تكاليف البنك ، كما نجد أن تكاليف ضياع البطاقات وسرقتها والاحتيال والغش والتزوير أصبحت جزءا من التكاليف التي يتحملها البنك .

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل لدراسة واقع بطاقة البنكية و الإئتمانية في الجزائر من خلال التعرف على مدى التقدم الحاصل من الناحية التقنية منذ إنشاء شركة شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 1995، والتي أصبحت اليوم تكتسب خبرة في مجال النقديات ، والتي تقوم بتنفيذ برامجها بمشاركة ومرافقة عدد من الشركاء الأجانب سواء مكاتب دراسات متخصصة وموردين من ذوي الخبرة من المؤسسات المنتجة للتكنولوجية وللبرامج المعلوماتية، كما أن التطور الحاصل في قطاعات الإتصالات بالجزائر ساهم بشكل كبير في إرساء نظام البطاقة، والذي يعتبر القاعدة الأساسية لتطوير قطاع النقديات، والذي مكن الشركة من إنشاء الشبكة النقدية المشتركةRIM وسمح لها بإطلاق مشروع بطاقة الدفع.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف بقرب على قطاع البطاقات في أحد البنوك الجزائرية، وهو القرض الشعبي الجزائري، فتعرفنا بالتفصيل على هيكل مديرية النقديات ودورها وعلى البطاقات الدولية والوطنية المتوفرة لدى البنك، وعلى كيفية إصدارها و اثارها على الاقتصاد لها.

الخاتمة العامة :

توسع سوق الخدمات المصرفية، فرض على البنوك أن تتبنى توجها جديدا في مجال الإدارة والتسيير، لمواكبة التغيرات الحاصلة، فقد جعلت من الزبون هدفا يجب الوصول إليه وإلى تحديد رغباته وإشباعها، والتسويق المصرفي هو الطريق الذي اتبعته البنوك لتحقيق هذا الهدف، فالتقديم الناجح للخدمات المصرفية أصبح يرتبط بمدى قدرة البنك على وضع سياسة تسويقية فعالة، من خلال دراسة السوق و فهم وتحليل سلوك الزبون، ومن ثم تحديد رغباته وتصميم المنتجات التي تلبي تلك الرغبة، ومن هنا، فإن سلوك العميل وثقافته من أهم العوامل المؤثرة في نجاح الخدمة المصرفية أو فشلها، وكذلك الأمر بالنسبة لبطاقات الائتمان.

و في ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة، وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية، وسعي الجزائر للإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية، وجدت البنوك الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات.

ففي سنة 1988، شرعت الدولة في إصلاح النظام المصرفي وفق إستراتيجيات جديدة بالسعي إلى استقلالية البنوك العمومية، و إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990، و اعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للانتقال إلى اقتصاد السوق، غير أن إدخال و استخدام التقنيات الحديثة و التكنولوجيا و إدخال وسائل الدفع الحديثة، لم يشرع فيها إلا منذ سنة 1995؛ بتأسيس شركة تألية الصفقات البنكية المشتركة والنقديات، غير أن المجهودات المبذولة في هذا الشأن تسير بخطى بطيئة وهو ما يفسر الفجوة التكنولوجية الكبيرة بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك الغربية.

فمنذ تأسيس الشركة SATIMباشرت في وضع برامج لتطوير قطاع النقديات في الجزائر، أسفرت عن إنشاء الشبكة النقدية المشتركة، وتحقيق الربط بين أجهزة الصرف الآلي للبنوك المشتركة في الشبكة، ثم أطلقت مشروع بطاقة الدفع التي لم تعمم بعد على كامل التراب الوطني.

ومن خلال هذا البحث يمكن تقديم إجابة عن السؤال المطروح في الإشكالية بالقول :إن البطاقات البنكية الموجودة في الجزائر تقتصر على نوعين فقط، بطاقة السحب، و بطاقة الدفع كما أنه لا وجود لبطاقة ائتمان حقيقية في الجزائر بعد وان تطبيقها والوصل لتعامل التام بها يعود إلى ثقافة الزبائن في التعامل بالبطاقات البنكية.

النتائج العامة للبحث:

من خلال هذا البحث أمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

1. يعاني النظام المصرفي الجزائري من ضعف في استخدام التكنولوجيا المصرفية، ومن تأخر في مواكبة الصناعة المصرفية الحديثة؛

2. هناك إرادة من قبل المسؤولين لتطوير نظام مصرفي إلكتروني، إلا أنه يسير بخطى بطيئة، علما إن الاندماج في الاقتصاد العالمي يقتضي السرعة في التنفيذ؛

3. تعاني المنظومة القانونية في الجزائر من فراغ في مجال التشريعات المتعلقة بوسائل الدفع الإلكترونية؛

4. إن العمل بنظام البطاقة لن يكون ناجحا إلا في إطار إصلاح شامل للمنظومة المصرفية يشمل جوانب متعددة ، فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة، ووجود شبكات بنكية تربط بين وكالات البنك الواحد أو مابين البنوك، تبني مفهوم التسويق المصرفي، و الإستثمار في الموارد البشرية بالتكوين والتدريب المستمرين لموظفي البنوك؛

5. إن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر، تشكل تحديا للبنوك من أجل إقناع العملاء بجدوى استخدام البطاقة وبالتالي إدخال ثقافة بنكية جديدة، وهو ما يتطلب إستراتجية تسويقية فعّالة؛

6. إن ضعف الدعاية والإعلان بخصوص البطاقة واقتصار ذلك على المطبوعات والملصقات التي توضع داخل مقرات وكالات البنوك، لا تسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير من الزبائن.

التوصيات والإقتراحات:

من أجل إنجاح نظام العمل ببطاقة الائتمان في الجزائر وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ، فإنه يمكن طرح الاقتراحات التالية:

- على السلطات العمومية تعزيز تكنولوجيا الإعلام والإتصال باستمرار وفق أحدث التقنيات، لمواكبة التكنولوجيات الحديثة و لتحقيق النجاعة اللازمة في نقل المعطيات والمعلومات و ضمان أمنها؛
- التطوير ومواكبة التكنولوجيا في نظام الدفع ووسائل الدفع الإلكترونية، للإستفادة من المزايا التي تحققها، ولسد الفراغ في هذا المجال ؛

- وضع سياسة إعلامية وتسويقية من قبل البنوك، من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل جعل أسلوب الدفع بالبطاقة من رغبات الزبائن التي يطالب بها التجار، وبالتالي دفع هؤلاء التجار إلى اعتماد هذا النمط تحت ضغط زبائنهم، وتلبية لرغباتهم؛
- وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى اعتماد الأسلوب الإلكتروني، بدلا من الدفع النقدي؛
- على الدولة تكييف البيئة القانونية بتعديل قوانين أو إحداث أخرى، من شأنها أن تعالج المشاكل التي قد تنجم عن استخدام البطاقة ووسائل الدفع الإلكترونية بصفة عامة، من خلال تحديد وتكييف المخالفات أو الجرائم التي تقع بواسطة تلك الوسائل وتحديد العقوبات المناسبة بدلا من ترك المجال لاجتهاد القضاة؛
- على البنوك الاستمرار في تكوين وتأهيل الإطارات والموظفين مع تدريبهم على فن التعامل مع الزبائن، وعلى طرق وأساليب التسويق، مع الاهتمام بالأعوان الذين توكل إليهم مهام التعامل والاحتكاك مع العملاء من أجل كسب المصداقية؛
- تطوير أساليب الدعاية والإعلان وعدم الاكتفاء بالمطبوعات التي توضع داخل وكالات البنوك، كاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت والتي لها تأثير كبير على الزبائن؛
- على كل بنك أن يعمل على تعميم الربط الإلكتروني بين جميع الوكالات، من أجل إيصال خدمة البطاقة إلى أكبر شريحة من العملاء في مختلف أنحاء الوطن؛

آفاق البحث:

إن موضوع البطاقة والنقديات بصفة عامة من مواضيع الساعة المطروحة في القطاع المصرفي الجزائري، وبالرغم من محاولة الإلمام بها من خلال هذا البحث، إلا أن هناك جوانب عديدة لم نتطرق لها ذات أهمية بالغة، منها على سبيل المثال دراسة عصرنة نظام الدفع في الجزائر والذي هو قيد التحضير، وكذلك دراسة بشكل معمق للبطاقات الدولية التي يمكن أن تصدرها البنوك الجزائرية بالتعاقد مع المؤسسات الدولية، وما يحققه هذا من مزايا، خاصة أنه من أهداف شركة SATIM هو الربط مستقبلا بشبكتي الفيزا والماستركارد.

قائمة

المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الـكـتــب :

خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة– (عمان، دار وائل للنشر، 1999)،

ضياء مجيد الموسوي ، إقتصاديات النقود و البنوك، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2002)،

صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، ط1. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (لبنان)، 1982)

مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)

نادية فوظيل، الأوراق التجارية في القانون الجزائري، الجزائر– دار هومه

امال زهواني "اثار الاقتصادية للبطاقات البنكية" سنة 2007

مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، (القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2001)

احمد أفندي, النظرية الاقتصادية (طبعة:04؛القاهرة: دار النهضة العربية،1987م),

الرسـائل الجامعية :

أ.د عماروش خديجة إمان ، بطاقات الائتمان في الجزائر، جامعة امحمد بوقرة بومرداس،

. وردة علي شريف "دور انظمة الدفع الحديثة في البنوك " مذكرة ماستر من جـامعة مستغانم سنة 2018/2017

سيف الدين فريجات ، بطاقات الائتمان وتطبيقاتها المصرفية، مذكرة ماستر ،جامعة الوادي

زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية: دراسة تطبيقية عن الأردن،(ط3، عمان، الجامعة الأردنية ، 1982)،

قريشي قاسم ، شافعي أحمد ، وسائل الدفع الالكترونية ، مذكرة ماستر ، جامعة ابي بكر بالقايد الملحقة الجامعية مغنية 2013–2014

بورقابة فريدة، وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية والبنكية ،مذكرة ماستر ،جامعة عبد الحميد ابن باديس 2019/2018

شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992

المجلات:

أحمد جميل ،مجلة الجامعية " مجلة الاقتصاد الجديد" ،العدد116 ، جامعة خميس مليانة

عمار حمود خلف العيساوي ، "البطاقات البنكية " ،مجلة الجامعة العراقية ، العدد 43

حيزوم بدر الدين مرغني ، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، العدد03 سنة 2020

الملتقيات:

مليكة زغيب وحياة نجار،" النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل"، مداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية " الواقع والتحديات ،جامعة الشلف،14و 15ديسمبر2004

المواقع الالكترونية :

الموقع الرسمي للبنك www.cpa-bank.dz

الموقع الرسمي لـ www.satim.dz

www.mastercard.fr

الملاحق

الملاحق :

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

CONTRAT
CARTE INTERBANCAIRE DE PAIEMENT CIB

Groupe d'Exploitation : ..... Agence : ..... Code Agence : ⌊⌊⌊

N° du contrat _____ Date : ⌊⌊⌊⌊⌊⌊

Type de Cartes : ☐ CLASSIQUE ☐ GOLD

Titulaire du compte

Inscrire en Majuscule (*)

Je soussigné(e) Mr, Mme, Melle (1) : Nom (*) : ⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊ Prénoms (*) : ⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊

Raison sociale : _____

Adresse du domicile : _____

Code postal : _____ Ville _____ Tél _____

Compte n° ⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊ clé ⌊⌊⌊

Nature du compte : Particulier ☐ Société ☐

Date d'ouverture : ⌊⌊⌊⌊⌊⌊

Revenu mensuel : _____ DA

Sollcite de la banque la délivrance d'une carte interbancaire de paiement et reconnais avoir pris connaissance des conditions générales de fonctionnement de la carte de paiement et y adhère sans réserve

à mon nom ☐ au nom du porteur ci-aprés désigné ☐

Titulaire de la carte

Inscrire en Majuscule (*)

Mr, Mme, Melle (1) : Nom (*) : ⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊ Prénoms (*) : ⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊

Date et lieu de naissance : _____ à _____ Wilaya _____

Profession : _____

Adresse : _____

Plafond mensuel de retrait : DA

Plafond mensuel de paiement : _____ DA à la date de signature du contrat

N° de la carte ⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊⌊

Date d'expiration : ⌊⌊⌊⌊⌊⌊

(1) Rayer la mention inutile :

Appréciation du Directeur d'Agence : .....

Le titulaire du compte (écrire les mentions manuscrites "lu et approuvé")	Le titulaire de la carte ("lu et approuvé" et "bon pour acceptation de pouvoir")	Date et Signature du Directeur d'Agence

الملحق رقم 01: عقد طلب بطاقة الكلاسيكية والذهبية CIB

القرض الشعبي الجزائري
Crédit Populaire d'Algérie

CONTRAT PORTEUR DE CARTE INTERBANCAIRE CPA/CIB CORPOR@TE[1]

AGENCE :.....CODE :....

Nous soussignés, sollicitons auprès du CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE pour l'octroi d'une Carte Interbancaire CPA/CIB :

Type de carte : ☐ Corpor@te ☐ Corpor@te +
Fonctionnalité : ☐ Paiement ☐ Retrait

Plafond Mensuel de Paiement ..... (Max Classique 300 000 DA & Gold 999 999 DA)
dont plafond mensuel de retrait ..... (Max Classique 50 000 DA & Gold 80 000 DA)

Désignation du titulaire du compte
Nom ou Raison Sociale : .....
Adresse du siège :.....
N° du Registre de Commerce :.....
N° de l'Identifiant fiscal :.....
N° de Compte :.....
Représentée par :.....
Agissant en qualité de :.....
N° Téléphone :.....
N° Mobile : .....
Email :.....

En vertu des pouvoirs qu'ils lui sont conférés, et conformément au « contrat cadre cartes CIB Corpor@te » réf N° / , liant nos deux établissements, je sollicite la banque à la délivrance d'une carte CIB Corpor@te adossée au compte courant cité ci-dessus, au porteur cité ci-après :

Désignation du porteur de la carte, Mme ☐ Melle ☐ MR ☐

Nom : .....
Nom de jeune fille :.....
Prénom(s) :.....
Date et lieu de naissance :.....à.....
Adresse personnelle :.....
Code Postal : .....
Numéro de portable : .....
E-Mail : .....

Les soussignés, reconnaissent avoir pris connaissance des Conditions Générales d'utilisation de la Carte Interbancaire CPA/CIB Corpor@te décrites au verso et déclarent y adhérer sans réserves.

Date et signature du titulaire du compte[2]	Signature du porteur de la carte[2]	Signature (s) autorisée (s) de la banque

(1)Le contrat porteur de la carte CPA/CIB est établi en trois (3) exemplaires
L'exemplaire N°(1) est conservé dans le dossier client, l'exemplaire N°(2) est remis au Titulaire du compte et l'exemplaire N° (3) est remis au porteur.
(2)A faire précéder de la mention « **lu et approuvé** »

Une Banque à votre écoute
Entreprise Publique Economique, Société par action au capital de 48.000.000.000DA
Siège Sociale : 02Boulevard Colonel Amirouche-Alger-16000-RC N° :99B000 92 92-NIF/099916 000 92 92 34
Tél (023)50 32 62 à 63 -50 32 65 -50 32 67 à69-50 32 79--50 35 78-50 36 25-FAX (023) 50 32 64 -50 32 95
Site internet: www.cpa-banq.dz IBAN (International bank account number):DZ004Swift: CPALDZALXXX

ملحق رقم: 02 : عقد الحصوول على بطاقة كوربورايت ،كوربورايت +

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

DEMANDE DE LA CARTE INTERNATIONALE – CPA/VISA

Groupe d'Exploitation : ..... Code : ..... ☐ Première Demande

Agence : ..... Numéro demande : ..... ☐ Demande de renouvellement

M. ☐ Mme. ☐ Melle. ☐

Nom (en majuscule) : .....

Prènom : ..... Né (e) le : ..... à : .....

Adresse : ..... Tél. : .....

Passeport n° : ..... Délivré à : ..... Le : .....

Employeur et Adresse : .....

..... Tél. : .....

Profession : ..... Poste occupé : ..... Ancienneté : .....

N° Compte Devises : ..... Date ouverture : ..... Nat Monnaie.....

Montant avoir : ..... au : .....

N° Compte Dinars : ..... Date ouverture : .....M^{t} avoir : ..... au : .....

- Quel montant comptez-vous maintenir dans votre compte Devises (contre-valeur DA) ?

200 000 à 300 000 DA ☐ 300 000 à 1 000 000 DA ☐ + de 1 000 000 DA ☐

- Quel montant comptez-vous maintenir dans votre compte Dinars ?

20 000 à 100 000 DA ☐ 100 000 à 300 000 DA ☐ 300 000 à 1 000 000 DA ☐

+ de 1 000 000 DA ☐

Les montants retenus en Devises et en Dinars devront être maintenus dans vos comptes pendant toute la période de la Carte et 03 mois après.

- Combien d'opérations comptez-vous effectuer annuellement avec la Carte ?

1 à 10 opérations ☐ 10 à 20 opérations ☐ + de 20 opérations ☐

- Dans quelle tranche se situe votre revenu net ?

20 000 à 30 000 DA ☐ 30 000 à 50 000 DA ☐ + de 50 000 DA ☐

Je demande à être titulaire de la Carte Internationale CPA/VISA et m'engage à respecter les informations que j'ai mentionné ci-dessus.

Je reconnais avoir pris connaissance de toutes les clauses portées au dos de la présente demande, j'y souscrits sans réserves.

Je reconnais en outre le droit discrétionnaire au CPA d'effectuer l'enquête d'usage, d'étudier ma demande et le cas échéant de ne pas donner suite à la présente demande sans indiquer les raisons de sa décision.

Fait à ....., le .....

Signature du demandeur

Signature du Directeur d'Agence

ملحق رقم 03 :عقد الحصول على بطاقة الدولية فيزا

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Formulaire d'adhésion aux services « e-CP@ » et « SMS CARDS » PAR CARTE INTERBANCAIRE» (1)
« conditions particulières »

Groupe d'exploitation : ..... Code : .....
Agence : ..... Code : .....

- **Type de carte**

☐ Carte CPA/CIB Classique

☐ Carte CPA/CIB Gold

Je soussigné (e),

INFORMATIONS DU TITULAIRE DU COMPTE

Nom et Prénom(s) : Mme/Melle/Mr.....
Profession :.....
Date et lieu de naissance :.....
Adresse :.....

N°Compte : | | | | | | | | | | | | | | | |

Numéro de la carte: | 6 | 2 | 8 | 0 | 5 | 6 | X | X | X | X | | | | | | |

E-mail : .....

INFORMATIONS DU PORTEUR DE LA CARTE :

Nom et Prénom(s) : Mme/Melle/Mr .....
Date et lieu de naissance .....
Adresse : .....

Numéro de la carte : | 6 | 2 | 8 | 0 | 5 | 6 | X | X | X | X | | | | | | |

E-Mail : .....

- ✓ sollicite le Crédit Populaire d'Algérie pour l'adhésion « au service e-CP@ » et « SMS Cards » par carte interbancaire» via l'espace client CPA.
- ✓ m'engage à maintenir dans mon compte un solde moyen couvrant toutes les opérations afférentes au service « e-paiement».
- ✓ Accepter, outre les liens existants par ailleurs entre moi-même et le CPA, l'application en l'espèce des conditions générales relatives aux services « e-CP@ » et « SMS Cards» figurant au verso du présent formulaire et dont, je déclare en avoir pris connaissance et accepté sans réserve.

Fait le .....A .....

Signature autorisée de l'Agence

Signature titulaire du compte précédée de la mention manuscrite « lu et approuvé »

(1) Le formulaire d'adhésion au service « e-CP@ » et « SMS Cards» est établi en deux (02) exemplaires. Le formulaire N°01 est conservé dans le dossier client et le formulaire N°02 est remis au client.

CPA Bank

ملحق رقم 04 :إستمارة الانخراط في خدمة "e-cp@" و "sms cards"